

كتب و سيا سية



مجموعة عربية ١٠٠٪

الكتاب ١١٤

البوطين الجزائري

بنام ثلاث الفرض

مارسيل (فرانسوا)

ترجمة : عبد الله نولا

كتب سياسية

الكتاب ١١٤

الوطن الجزائري

بمقام الكاتب الفرنسي

مارسيل إفرينو

تاريخ الممضرب
Storiamaroc



للمزيد من الكتب:

www.storiamaroc.com



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124> تاريخ - المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

تاريخ الممضرب
Storiamaroc



مقدمة

نبدأ الكلام في هذه المقدمة بالسؤال التالي :

ما الذي أفادته الجزائر من الاستعمار الفرنسي ، ولا شك أن التقرير الرسمي الذي نشرته جريدة « دربيجل » التي تصدر في ألمانيا الغربية ، وهي مصدر محايد بلا شك أن لم يكن أكثر ميلا للغرب يفند الإجابة الواضحة ، فقد جاء في هذا التقرير ما يلي :

أن عدد سكان الجزائر يزيد عن ثمانية ملايين نسمة ، وأن عدد المستعمرين الفرنسيين نحو المليون .

ومن مزايا الاستعمار ، أن دخل الفرد الواحد من هذا المليون يبلغ أو يزيد عن عشرة أضعاف دخل الفرد الواحد من الملايين الثمانية ، وهم أهل الجزائر الاصليون ، وأن ٨٠٪ من الأرض الزراعية يملكها الفرنسيون وحدهم ، ومتوسط دخل الأسرة الواحدة من المزارعين الجزائريين لا يزيد عن ٢٠ ألف فرنك في العام .

ويمكن مقارنة ضالة هذا الدخل إذا علمنا أن أقل أجر للعامل في فرنسا يزيد عن ٢٢ ألف فرنك في الشهر الواحد ، وأن مستوى الأسعار في الجزائر كمستوى الأسعار في فرنسا تماما .

ومن مزايا هذا الاستعمار أيضا أن ٨٠٪ من أطفال الجزائر محرومون من التعليم ، لأن فرنسا آلت على نفسها ألا تتكفل بتعليمهم .

إن الدول العربية ، تشبه شمال افريقيا بالطير الذي جسمه الجزائر . وجناحه تونس والمغرب . وإذا كان الجناحان : تونس والمغرب قد استقلتا وتحورتا ، فقد آن للجسم نفسه أن يتحرر وينطلق .

لقد انطلقت في مساء أول نوفمبر ١٩٥٤ الرصاصات الأولى في الحرب التي أعلنها جيش التحرير الجزائري على الاستعمار الفرنسي في الجزائر .

وفي تلك الليلة بالذات ، شهدت مقاطعات ومدن قسنطينة وفابيليا وأوراس بداية هذه الحرب التي ما لبثت أن شملت جميع أنحاء الجزائر بلا استثناء ، من حدود مراكش إلى حدود تونس ، وتوحدت القوى المقاتلة ، وتكون جيش التحرير الجزائري الذي يقدر عدد أفرادہ بأكثر من ١٢٤ ألف رجل .

وقد حاول رؤساء الوزارة في فرنسا عبثا خداع الرأي العام العالمي حين طلبوا إلى مندوبي الصحف ألا يقارنوا بين حرب الجزائر وحرب الهند الصينية ، وهي الحرب التي كلفت فرنسا ٩٢ ألف قتيل أو مفقود ، فضلا عن ١١٤ ألف جريح أو مشوه ، وكلفت فرنسا أكثر من ٥ مليارات من الدولارات علاوة على الدمار الذي ألحقته بالروح المعنوية للجيش الفرنسي .

والواقع أن الحرب الدائرة الآن في الجزائر ، هي صورة أخرى من حرب الهند الصينية ، على اعتبار أن وسائل الحرب القذرة التي شنتها فرنسا في الهند الصينية هي نفس وسائل الحرب القذرة التي تشنها اليوم في الجزائر .

ومن وسائل التدمير والخداع التي تلجأ إليها فرنسا إطلاق كلمة « التهدة » على الوسائل القذرة التي تقوم بها قواتها في الجزائر .

وكلمة « التهدة » التي تعنيها السلطات الفرنسية هي حرب « الإبادة الشاملة » دون تفرقة بين المسلمين والسكان الآمنين .

وقد حدث أن هاجم جيش التحرير الجزائري قوة فرنسية في « بالسترو » وعلى أثر ذلك قامت القوات الفرنسية بعملية « تهدة » في تلك المنطقة ، فأحرقت مساكنها . وكان بداخل بعض هذه

المساكن ، سبع عشرات من السكان أعدموا فوراً تنفيذاً لسياسة التهدة ..

واعترف الزعيم الاشتراكي ادوارد ديبرو بأن القوات الفرنسية اضطرت الى قتل ٤٨ ألف جزائري في شهر واحد من بداية الحرب ، تنفيذاً لسياسة التهدة هناك .

ومن أساليب سياسة « التهدة » التي تتبعها فرنسا في الجزائر ، الحادث الذي اتبعت فيه أخط وسائل الخمسة والدناءة وهو حادث القاء القبض على خمسة من زعماء جبهة التحرير الوطنية والاستيلاء على الطائرة التي كانت تحلق بهم في حين أنهم كانوا يقومون بمفاوضات مع حكومتى المغرب وتونس للوصول الى حل لتسوية وتهدة الموقف في الجزائر .

وقد وصفت جريدة « كومبا » الفرنسية هذه « التهدة » بأنها « اختبار شديد القسوة » لفرنسا ، وأنه لا مفر من التسليم بأن فرنسا أصبحت تواجه حرباً حقيقية في الجزائر وأن هذه الحرب أصبحت تهديداً موحها لفرنسا التي أصبحت بدورها غافلة عن مخاطرها .

وقالت الجريدة ان « جويتر » آله الحرب عندما يرغب في تدمير أية دولة ، يستوقها أولاً الى طريق الجنون ، وأن هذا هو ما يفعله الآن بفرنسا في حربها مع الجزائريين .

وتقول الجريدة : ان هذا الجنون بدا واضحاً في العدوان الفرنسي على مصر ، فقد اعتقدت فرنسا أنه لا بد من فتح « جبهة ثانية » في ميدان الحرب الجزائرية وهذه الجبهة الثانية هي « مصر » على اعتبار ان ازالة حكومة الرئيس جمال عبد الناصر في مصر ستكون بمثابة بداية النهاية للحرب الجزائرية .

ولم تتورع الصحف الفرنسية عن اخفاء هذا الجنون ، فأجمعت

هذه المتحف في شهر أغسطس عام ١٩٥٦ - قبل الاعتداء على مصر - على أن مسيو لاكوسست الوزير الفرنسي المقيم في الجزائر ، أبرق إلى حكومته يحثها على أن مصير الجزائر لا يتقرر في باريس أو في الجزائر نفسها ، ولكنه يتقرر في مدينة القاهرة ..

لقد منعت الحكومة الفرنسية عرض فيلم « بل آمي » في فرنسا وغيرها ، وهو الفيلم الذي تستمد وقائمه من قصة « جي موباسان » المشهورة ، وتشرح الدوافع الخفية لتاريخ الاستعمار الفرنسي منذ القرن التاسع عشر حتى الآن ، وهو التاريخ الذي يعتبر استعمار الجزائر إحدى حلقاته

وقد كشف مسيو جورج فييه رئيس المجلس الوطني للصناعة في فرنسا الستار عن أسباب الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر ، فحث حكومته على بذل التضحيات الضرورية ، لتحويل دون تدهور الاقتصاد الفرنسي ..

والواقع أن رأس المال الفرنسي قد تدخل في الجزائر بدرجة لم تحدث في أية مستعمرة فرنسية ، فالجزائر هي السوق الكبير لتصريف المصنوعات الفرنسية ، وهي ثاني الأسواق التي تزود فرنسا بوارداتها ، واقتصاد الجزائر بأكمله تحت رحمة فرنسا ، والمصارف الفرنسية تسيطر على مصارف الجزائر وبيوتها المالية ، والمصادر الغنية بمعدن الفحم والفوسفات والزنك والحديد وغيرها من المعادن الأخرى تقع في قبضة الاحتكار الفرنسي .

والمؤسسات الجزائرية بأجمعها ليست إلا فروعاً وملحقات

للشركات الفرنسية الكبيرة .

ومن السهل اثبات ذلك إذا علمنا أن أرباح شركات مناجم حديد « دي لاكنزا » زادت ٢٥٠٠ مليون فرنك ، وشركات صناعة الدخان بأنواعه ارتفعت إلى ٤٠٠ مليون فرنك .

ومن أجل مصالح هذه الشركات وحدها تراق السماء في الجزائر،
والشعب الفرنسي هو الذي يدفع نفقات هذه الحرب وآلاف من
الشباب الفرنسي يلقون مصارعهم في سبيل أطماع الرأسمالية
الفرنسية .

على أنه ليست الرأسمالية الفرنسية وحدها هي التي تتآمر على
امتصاص دماء الجزائريين وغيرهم من دول شمال إفريقيا وتضحي
بشباب فرنسا من أجل هذه الاطماع ، ولكنها « مؤامرة أمريكية ،
أوروبية » هي التي تشترك في هذه الحرب ، بل ان هذه المؤامرة
هي التي تتولى وحدها تمويل هذه الحرب ويبدو ذلك واضحا فيما
يلي :

في القسروض والمساعدات الامريكية الخيالية التي تقدم
لفرنسا الكسيحة المفلسة لمعاونتها ومساعدتها على محاولة الوقوف
أمام الهجمات التي يشنها جيش التحرير الجزائري عليها .
ثم يأتي دور الصحراء الكبرى والخطط التي تشترك فيها الدول
الاستعمارية والرأسمالية الغربية .

فمساحة الصحراء الكبرى مليون و ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع .
أي ثمانية أضعاف مساحة فرنسا نفسها .
والصحراء الكبرى في نظر فرنسا يمكن أن تصبح منطقة « المرور »
الجديدة للمقارة الأوروبية نظرا للكنوز المعدنية التي تزخر بها
تلك الصحراء .

وقد كشفت مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر
ديسمبر ١٩٥٧ عن هذه الثروات، فجاء في تقرير رسمي كان موضع
مناقشة الجمعية ما يلي :

أولا - يقدر الفحم الموجود بهذه الصحراء مبدئيا بأزيد من ألف
مليون طن منها كميات وافرة من فحم « الكوك » ،

ثانيا - الحديد الموجود فيها ضعف الموجود منه في منطقة اللورين الفرنسية ، مع ملاحظة ان النوع الموجود بها ممتاز .
ثالثا - هناك كميات ضخمة جدا من المنجنيز والنيحاس والزنك والمعادن النادرة - كالاورانيوم

رابعاً - وفيما يتعلق بالبتروول الموجود بها ، فقد قدر الخبراء ان الانتاج السنوى يصل الى ٦٠ مليون طن سنويا .
ويضاف الى هذا كله ان الصحراء الكبرى تعتبر من المصادر الغنية بالغاز الطبيعى .

ولكن ما معنى هذا كله بالنسبة لفرنسا اولا ؟ ان عصب الحياة في فرنسا يقوم على الفحم ، وتدل الاحصائيات الرسمية لعام ١٩٥٥ على ان ٦٤ر٣ ٪ من القوى المحركة في فرنسا تنتج من الفحم و ٢١ر٥ ٪ تؤخذ من البترول والباقي من الغاز الطبيعى .

وقد استهلكت فرنسا من الفحم اكثر من ١٣ مليون طن في ذلك العام ، علاوة على ما تنتجه ، ومعنى هذا ان على فرنسا ان تستورد ما يلزمها منه من الولايات المتحدة بأسعار عالية .

وينصب هذا على البترول ، اذ بلغ ما استوردته فرنسا اكثر من مليون طن في ذلك العام ومعنى ذلك استهلاك ملايين الدولارات ، وقد بلغ ما دفعته لشراء البترول الخام في ذلك العام اكثر من ٤٩٤ مليوناً من الدولارات .

ولهذه الاسباب كلها والاسباب استراتيجية اخرى سيأتى ذكرها ، أصبح مشروع استغلال الصحراء مشروعا استعماريا نيطت بالقوات الفرنسية المسلحة مهمة الدفاع عنه .

ثم يأتى دور الرأسمالية الامريكية ومن ورائها الشركات الاخرى التى تمولها ألمانيا الغربية وهولندا

وفيما يلي بعض الشركات التي منحت تراخيص لاستغلال الصحراء والقيام بأعمال التنقيب عن البترول فيها :

شركة الزيت الاهلية للجزائر ، وقد منحت حق التنقيب في مساحة قدرها ١٩٩٥٠٠ كيلو متر مربع ونصف ورأس مال هذه الشركة دفعته الحكومة الفرنسية .

وشركة الزيت الفرنسية ، وشركة الزيت الجزائرية والاخيرة تساهم فيها شركات هولندية ، بريطانية .

ومن المسلم به أن استغلال الصحراء الكبرى ليس من حق الاستعمار الفرنسي أو الاستعمار الأمريكى أو الاستعمار الغربى فى أية صورة من صوره ، لان هذه الصحراء تقع فى ارض جزائرية ومغربية وفرنسية ، وهى بلاد كلها مستقلة ومن حقها أن تتولى استغلال نصيبها من الاراضى فى نظام تقرره الامم المتحدة وتقوم هى بتمويله .

والصحراء الكبرى ذات مركز استراتيجى هام جدا لفرنسا .

وتقول اللجنة العسكرية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ان الصحراء الكبرى تتمتع بمركز فريد وجيد فى جهات الاستعمار الفرنسى ، اذ يمكن اعتبارها الطريق الذى يربط شمال افريقيا بوسطها ، والقواعد الجوية فى تلك المنطقة يمكن منها اصابة أى هدف فى منطقة البحر الابيض المتوسط ، ثم يجب أن يدخل فى حسابنا أيضا ان هذه الصحراء أصبحت مركزا هاما لاجراء التجارب الذرية المدمرة

ان الحرب الجزائرية - بالنسبة لفرنسا - تعتبر فى الواقع امتدادا للحرب العالمية الكبرى التى خاضتها فرنسا منذ ١٩٣٩ . فالى جانب الدرس القاسى الذى لقنه لها الالمان ، والى جانب الهزائم المتكررة

التي منيت بها فرنسا في موقعة ديان - بيان - فو في الهند الصينية فإن هناك أيضا الحرب الجزائرية التي ستعجل باستقوط الاستعمار الفرنسي في وقت قريب .

وتقول مجلة نيوز ويك الأمريكية وهي تعبّر عن آراء الدوائر الرسمية : ان خسائر فرنسا في خلال السنوات الأربع التي شن فيها جيش التحرير الجزائري الحرب عليها ، بلغت ٦٥ ألف قتيل وكلفتها أكثر من خمسة مليارات من الدولارات ، كما أن هذه الحرب وحدث الشعوب العربية وقصمت عرى التحالف الغربي ، وجعلت الاقتصاد الفرنسي مهددا على الدوام .

ومن الأشياء المعروفة الآن في فرنسا ، انه اذا ذكرت كلمة « الجيلونين » أمام شخص ما . فإن الذاكرة تعود به الى الثورة الفرنسية السابقة ، وكيف كانت « الجيلونين » تنصب في شوارع مدينة باريس وغيرها من المدن لقطع الرقاب وازهاق الارواح ، وسط تصفيق الشعب وتهليله .

ولكن كلمة « الجيلونين » أو « المقصلة » هي الوصف الذي يطلق الآن على المشروعات الاقتصادية التي تلجأ اليها فرنسا لمواجهة حالات الافلاس والعجز الناشئين عن ثورة الجزائر وهي المشاريع التي تستهدف « شنق » الشعب الفرنسي لصالح الرأسمالية الفرنسية ، فقد كان مجموع قيمة الضرائب المفروضة على الشعب الفرنسي ٢٥٩٧ مليون فرنك عام ١٩٥٣ منها ١١٠٦ مليون كضرائب مباشرة و ١٤٩١ ضرائب غير مباشرة ثم ارتفع هذا الرقم الى ٢٦٧٨ مليون فرنك عام ١٩٥٤ منها ١١٠٥ ضرائب مباشرة و ١٥٧٢ مليونا ضرائب غير مباشرة .

ثم تدرجت الضرائب على النحو التالي :

السنة	ضرائب مباشرة بآلاف الملايين	غير مباشرة	المجموع
١٩٥٥	١١٣٥	١٦٤٢	٢٧٧٧
١٩٥٦	١٣٥١	١٧٥٦	٣١٠٧
١٩٥٧	١٤٧٠	١٩٥١	٣٤٢١

ولا شك أن هذه الأرقام تبين بوضوح ضخامة عدد المشائق التي تقام للشعب الفرنسي أرضاء لأصحاب رؤوس الأموال وتحقيقاً لأحلام الاستعمار إلى جانب المشائق الأخرى التي تنتظر الجيوش الفرنسية في الجزائر .

وتتناول سياسة « المشائق » ميداناً آخر من ميادين الاقتصاد الفرنسي المعظم ، فهناك ميدان التجارة الخارجية والمدفوعات واحتياطي الذهب ، إذ تدل الإحصاءات الرسمية على أن احتياطي الذهب في فرنسا قد هبط بمقدار ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ ، أي أكثر من الثلث .

وقد حاول وزير المالية الفرنسية الدفاع عن هذه المشكلة ، فأورد حجة تدعو إلى الضحك إذ قال : إن هذه الخسارة قد عوضتها فرنسا بزيادة في الإنتاج .

وهي حجة تشبه بطل إحدى روايات الكوميديا الفرنسية عندما ضربه زميل له بعذائه في ظهره ، فدافع عن نفسه بأنه إنما استخدم ظهره ليؤلم قدم غريمه !

إن العوامل الخفية التي تقف وراء هذا الإفلاس الاقتصادي المحقق هي المغامرات العسكرية الفرنسية في الجزائر ، ودور حلف الأطلنطي وأسلحته في هذه المغامرة ، فقد حدث في عام واحد أن دعى

من رجال الاحتياطى مائة ألف شخص وأرسلوا على الفور ليلاقوا مصيرهم المحتوم فى الجزائر ، ومعنى هذا تعطيل المشروعات العمرانية فى داخل فرنسا نفسها .

ان تأثير الحرب الجزائرية يبدو واضحا فى مشاريع الممران الفرنسية عندما تعلم انه فى عام واحد قررت الحكومة الفرنسية اقتطاع ١٥٠ ألف مليون فرنك من نفقات المشروعات المدنية للمحافظة على النفقات العسكرية لكى تبقى هذه النفقات فى مستواها العالى .

وهناك أيضا كارثة التضخم النقدى وانهيار سعر الفرنك فقد بلغت قيمة الاوراق النقدية المتداولة ٢٨٢٠ مليون فرنك عام ١٩٥٥ وارتفع هذا الرقم الى ٣٠٨٥ مليون فرنك فى اوائل عام ١٩٥٦

ويقابل هذا ارتفاع خطير فى أسعار المواد مع بقاء أسعار الاجور والمأهيات كما هى .

وتلجأ الحكومة الفرنسية - عندما تحاول تجنب الاخطار الناشئة عن الانهيار الاقتصادى - الى خداع الشعب الفرنسى بطريقة لا تلجأ اليها الا حكومة توجهها شرذمة من الوزراء المزورين .

ويؤيد هذا التزوير ما فعلته الصحف الفرنسية التى تقول ان الحكومة « تطبخ » أرقام الاحصاءات الرسمية التى يذيعها على الشعب الفرنسى ، وتزعم فيها كاذبة انه ليس هناك ما يدعو الى زيادة الاجور والمأهيات ، لان أسعار أكثر المواد لم تتغير .

وقد تولى اتحاد نقابات العمال فى فرنسا تكذيب هذه الاحصائيات المزورة ، وردت عليها طبقات الشعب الفرنسى ، بعمالها وموظفيها ، بحركات الاضراب التى اشترك فيها جميع أصحاب المهن والحرف وطالبوا بزيادة الاجور

ان سياسة فرنسا فى الوقت الحاضر تقوم على انه فى مدى عمر

سنوات سيحتاج لها الاستغناء عن البترول الذي تستورده من الشرق، وبالتالي ستحتاج لها فرصة عدم الاعتماد على هذه المصادر البترولية التي يسيطر عليها الرئيس جمال عبد الناصر

فالصحراء الكبرى تحتوى على مستودعات ضخمة من البترول والمعادن الاخرى ، وبواسطة هذا البترول يمكن تصنيع الجزائر

هذه هي السياسة الفرنسية التي تؤيدها الرأسمالية الغربية ، وهذه هي أسباب حرب الابداء التي يقوم بها الجيش الفرنسى فى الجزائر ، وأسباب تأمر الرأسمالية الامريكية والهولندية والبريطانية وغيرها من الدول الاوربية ، واشتراكها فى محاولة استغلال الصحراء الكبرى ، ومحاولة القضاء على كل صوت ينادى بالاستقلال هناك أو فى دول افريقيا الشمالية

ولن تتصور مبلغ الخسائر التي ستمنى بها فرنسا فى مدى هذه السنوات العشر ، اذا لم ينته الاستعمار الفرنسى نفسه فى أقل من ذلك بكثير ، على أننا نورد فيما يلى مقدار الخسائر التي لحقت فرنسا فى حربين من : الحروب المحلية ، التي لم تخضها منفردة ، بل ساندتها المساعدات الامريكية ، وأسلحة حلف الاطمنطى .

فى حرب الهند الصينية أنفقت فرنسا خمسة بلايين من الدولارات ، وفى حرب السويس المحلية أنفقت فرنسا ٣٠ ألف مليون فرنك وفى الحرب الجزائرية لا يمكن تقدير مدى الخسائر التي أصابت فرنسا منذ ١٩٥٤ للآن ، لأنها خسائر أفدح من أن تقدر فى كتاب واحد ، ولأنها من الخسائر التي لم تقف أرقامها حتى الآن ولن تقف قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها .

الفصل الأول

حقائق جغرافية

تحتل الجزائر الجزء الأوسط من المنطقة المصروفة بأفريقيا الشمالية بين تونس والمغرب ، وتبلغ مساحتها ٨٦٤ر٢٠٤ كم ٢ كم وهي منقسمة إلى قسمين :

١ - الجزائر الشمالية : أي منطقة الأطلس ، وهي منطقة شبه مربعة طولها ١٠٠٠ كيلو متر تقريبا ، وعرضها يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ كيلومتر ، ومساحتها نحو ٣٠٠ر٢٠٠ كم (مساحة فرنسا ٥٥٠ر٥٠٠ كم) ويقسم في هذه المنطقة ٩٥ ٪ من أهالي الجزائر .

٢ - صحراء الجزائر : وتبلغ مساحتها ٨٦ ٪ من أراضي الجزائر وبموجب الإحصاء الذي تم عام ١٩٥٤ يبلغ عدد سكان الجزائر ٩ر٥٠٠ر٥٠٠ نفس ، ويبدو أن عدد السكان يزداد باطراد، لأنه كان نحو ٨ر٧٠٠ر٥٠٠ نفس في عام ١٩٤٨

وتسمى منطقة الجزائر الشمالية بجزيرة المغرب ، وقد أطلق عليها هذا اللقب الجغرافيون العرب ، لأنها بقعة مرتفعة بجبالها وهضابها تقع بين البحر والصحراء التي تكاد تكون خالية إلا من بعض الواحات والمراعي ومزارع النخيل في الجزء الشمالي منها

ويبلغ متوسط ارتفاع هضاب الجزائر الشمالية نحو ٩٠٠ متر ، ويبلغ ارتفاع أعلى قمة في جبال أوراس ٢٣٢٨ مترا وهي قمة جبل شليا .

وتمتد في الشمال بمحاذاة شاطئ البحر إحدى سلسلي جبال أطلس ، والسلسلة الأخرى تمتد في الجنوب من الشرق إلى الغرب فتوسطهما منطقة من السهول

ومناخ الجزائر معتدل بالمناطق الساحلية حيث لا يزيد متوسط الحرارة عن ٢٥ درجة مئوية . ولكن ليالى الصيف حارة خانقة ، أما الشتاء فلطيف وسماؤه صافية نيرة . ويكثر هبوب الثلوج فوق الجبال والسهول ، أما فى الداخل الى الجنوب فالهواء جاف ، والحرارة مرتفعة تصل الى ٤٥ درجة مئوية فى فصل الصيف . وتهطل الامطار بنسبة كافية بالمناطق الساحلية ، وبصورة غير منتظمة ، ومع ذلك فالمنطقة الشمالية تصلح للزراعة فى مساحة تقدر بـ ١٣٠.٠٠٠ كم . بينما تبلغ مساحة المنطقة الجافة القاحلة ١٧٠.٠٠٠ كم .

وتكثر الحقول والاشجار فى المنطقة الشمالية ، بينما تقتصر المنطقة الجنوبية على المراعى ونبات الالفalfa ، وفى المنطقة الشرقية من الجزائر تكثر اشجار الزيتون والتين والغابات واشجار الفلين ، وهذه المنطقة اكثف مناطق الجزائر سكانا ، واكثرهم من الجزائريين ، وعدد المزارعين المستعمرين قليل ، وهم يمتلكون اكثر هضاب قسطنطينة التى تنتج محاصيل الحبوب أو يتخصصون فى النواحي الصناعية ومنها المناجم ، وتزعم فرنسا سترأ لنياتها الاستعمارية أن موارد الجزائر الطبيعية غير كافية ، وان الاراضى الزراعية ضيقة المساحة ، وما تنتجه من الحبوب لا يكفى لاطعام سكانها ، وان الطبيعة مسئولة أيضا عن فقر الاهالى .

وإذا ألقينا نظرة فاحصة اتضح لنا ان نظام الحكم الاستعمارى لم يقتصر على عدم توسيع رقعة الاراضى الزراعية ، بل عمد الى تضيق مساحة الاراضى المنتجة للحبوب ، وخصص مساحات كبيرة من الاراضى الخصبة للمنتجات التى تصدر للخارج ، وتعود على المستعمرين بأرباح طائلة ، وتحرم اهالى البلاد من زراعة الحبوب الضرورية لمعيشتهم

والحق يقال ان الجزائر ليست بلادا فقيرة ، ولكنها متخلفة فى مجال النمو وهى مع ذلك فى وضعها الحالى تعتبر ذات موارد هامة

وهذه الموارد ستزداد أهمية إذا أتبع للشعب الجزائري تزويد بلاده
بوسائل الانتاج المناسبة

وما دامت المحاصيل الغذائية غير كافية كما يدعى المستعمرون
فلماذا يحرم على أهالي البلاد تحسين وسائل معيشتهم ؟ في حين انهم
يصدرون للخارج ثروات البلاد التي هي ثمرة كد الاهالي واجتهادهم
ومما يؤسف له أن مناطق الشمال الخصبة بكرومها وحقول القمح
ومزارع البرتقال وغابات الفلين وسهول الآلغا التي تكثر فيها لا يملك
الشعب الجزائري منها شيئا ، وهذه هي المأساة التي سننضممها
الجزء الثاني من هذا الكتاب

ان ثروات الارض المعدنية على جانب من الاهمية ، ولكن الجانب
القليل الذي يستخرج منها في الوقت الحاضر يصدر للخارج دون
أن تستفيد منه البلاد في أية صناعة من صناعات التحويل ، ففي
الجزائر تبرز الحديد بمناجم « ونزه » ، في منطقة قسطنطينة ، ومنجم
« بنى صاف » في منطقة وهران ، وكذلك مناجم الفوسفات والرصاص
والزنك .

وهذا عدا مناجم الفحم الحجري والحديد والمنجنيز في منطقة
كنادسا - كولومب - بيشار الصحراوية ، وكذلك البترول الذي
تم اكتشافه أخيرا في قلب الصحراء ، وزاد في أطماع المستعمرين
وأثار عوئل جشعهم .

وتزعم الدعاية الاستعمارية من ناحية أخرى أن بلاد الجزائر على
اختلاف مناطقها ونتاجها واختلاف طرق المعيشة بين أهلها من
البدو والحضر وسكان السهول وسكان الجبال لا يمكن أن تكون
وحدة شاملة ، لان هذه العوامل والعناصر المختلفة يصعب صهرها
وضمها في هيئة واحدة ، أو مجموعة وطنية موحدة وسنفتد ههنا
المزاعم فيما يلي من أبحاث :

الفصل الثاني

نبذة تاريخية عن الجزائر قبل الفزو الفرنسي

لا يوجد كتاب يوضح وضوحا تاما تاريخ الجزائر ، ويعزو المؤرخون هذا النقص الى قلة المصادر التي يمكن الاعتماد عليها ، والى عدم الثقة في بعض المصادر القديمة ، بل الى الصعوبات التي تعترض الباحث في هذه الناحية .

وهذه الادعاءات كلها باطلة ، لان السبب الحقيقي في القاء الحجاب على ماضي الجزائر هو أن المستعمرين الفرنسيين الذين يسيطرون عليها منذ ١٢٨ عاما لم يمكنوا أحدا من البحث عن حقيقة تاريخ الجزائر ، ومن يا ترى أولى بالبحث في هذا التاريخ سوى أهالي البلاد ، ولكن الفرنسيين دأبوا على حرمان الجزائريين من الوسائل التي تؤهلهم لمعرفة تاريخ بلادهم .

ولهذا فان بعض المؤرخين الماكزين الذين يضججون بالشكوى من قلة الوثائق التي تسهل لهم أبحاثهم يمتنعون عن التصريح بأن الفزاة الفرنسيين أتلفوا عددا كبيرا من الوثائق والمراجع القيمة التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة التاريخ الحقيقي لهذه البلاد .

وقد بدأ هذا العمل الاجرامي الوحشي حين أحرق جنود الجنرال دوق دومال مكتبة الزعيم عبد القادر الجزائري . وقد كتب بـ. ازان مؤرخ الامير الجزائري العظيم في كتابه : الامير عبد القادر ، أن الامير أصابته نوبة من الحزن العميق وهو يتتبع أثر الطابور الفرنسي ، مسترشدا بالاوراق المبعثرة في الصحراء التي أنتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها .

وتساءل ج . مارسيه من مشاهير مؤرخي الفن الاسلامي فيقول :

هل عملت فرنسا على الاحتفاظ بمعالم الفن الجزائري وألحصى على دراسته ، وأجاب على ذلك قائلا بكل اخلاص : ان فرنسا لم تفعل شيئا من ذلك ، بل على العكس عمدت في أكثر الاحيان الى طمس هذه الكنوز وبعثرتها .

وظهر من المصادر القليلة التي توصل اليها بعض المؤرخين من أصحاب النيات الحسنة ان الوقائع الحقيقية تكذب الحقائق التي يؤكدونها الاستعماريون ، بل لقد اعتمدوا عليها في دعاياتهم المفروضة ليدللوا على ضرورة إبقاء هذا الشعب تحت وصايتهم البغيضة .

ولا يزال ملايين من الفرنسيين الطبيعى السريرة يعتقدون ان الحضارة لم تدخل الجزائر الا مع جنود الجنرال بوجو ، وان مطالب الجزائريين في الوقت الحاضر ليس لها أى مبرر من الوجهة التاريخية وما هي الا نوع من أنواع الدعاية المصطنعة .

تاريخ الجزائر قبل غزو الرومان

منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة ، أى منذ القرن الثانى عشر قبل الميلاد أسس الفينيقيون مراكز تجارية على سواحل الجزائر واتصلوا بأهالى البلاد الاصليين الذين كان السونان والرومان يلقبونهم بالنوميديين .

وكان هؤلاء فرسانا أشداء يؤلفون فيما بينهم قبائل متحدة ذات قوة وبأس تكون مجتمعا على جانب من الرقى يحتفظ بتقاليد لا تزال الى اليوم موجودة بين بعض قبائل البربر .

وفى القرن التاسع قبل الميلاد بنى الفينيقيون مدينة قرطاجنة قرب تونس التى أصبحت إذ ذاك عاصمة أكبر مملكة منافسة لروما فى حوض البحر المتوسط ، وظلت زاهرة حتى عام ١٩٤٦ قبل الميلاد

خاستولى عليها الرومان ودمروها ، ولكن حضارة قرطاجة بقي أثرها لدى البربر من أهالي نوميديا ، وأفريقيا الشمالية .

وكان الرومان يطلقون اسم البربر على النوميديين ، وسكان شمال إفريقيا بوجه عام ، وأخذ العرب عنهم هذا الاسم وعرفوا أهل شمال إفريقيا من غير العرب بالبربر أو البرابرة ، وحذا الفرنسيون حذوهم والبربر من سكان شمال إفريقيا أجناسهم مختلفة ، ولا يزالون على هذه الحال إلى يومنا هذا .

وفي القرن الثالث قبل الميلاد في عهد مملكة قرطاجة أسس البربر مملكتان في المنطقة المعروفة اليوم بالجزائر الشمالية . واتحدت المملكتان تحت حكم الملك ماسينيسا (عام ٢٠٢ - ١٤٨ قبل الميلاد) وفاز ماسينيسا روما وقرطاجة . وكان ملكا حكيما نمي موزد البلاد ووسع الزراعة ، وازدهرت البلاد في عهده ، وبني مدنا جديدة منها عاصمته « سبرتا » وهي فسطاطينة اليوم التي نالت شهرة واسعة إذ ذاك ، وعهد الازدهار في الجزائر ينسب إلى هذا الملك العظيم قبل أن تستولى روما على بلاده .

استولى الرومان على الجزائر الشرقية والوسطى والغربية زهاء أربعة فرون ، وقسموها إلى أربع ولايات وجعلوها تحت حكمهم المباشر وفما لنظام السيطرة الروماني ، ثم استولوا على أطيب الأراضي وأنشأوا مزارع واسعة تستثمرها شركات زراعية ، وكان لأصحاب الأراضي والمحاربين والمهاجرين من مختلف البلاد وزعماء البربر أن يمتلكوا العقار ، أما الفلاحون من البربر فقد رحلوا إلى الأراضي الصحراوية القاحلة فعاثوا عيشة البدو .

ونجم عن استثمار الأرض الزراعية واستعمار البلاد قيام جماعات مختلفة من الرقيق ، والشركاء في محاصيل الأرض وعمال الزراعة

الفقراء ، كما نجم عنه قيام ثورات ظلت ناشبة الى ان زال حكم الرومان ، وكان الصراع فى سبيل امتلاك الارض يسير جنبا الى جنب مع الصراع فى سبيل الحرية . وظل تكفاريناس أحد زعماء البربر يحارب الرومان سبع سنوات متصلة .

انتشار الدين المسيحى

انتشرت الديانة المسيحية بسرعة فى الجزء الذى احتله الرومان من الجزائر وخاصة فى المدن الكبرى حيث اعتنق الاثرياء الديانة الجديدة ، واخذ المسيحيون البربر يمتنعون عن الخدمة فى الجيش الرومانى . ونشأت بعض الشيع الخارجة على الدين المسيحى وبدأ صراع دينى تحول الى صراع بين طبقات الشعب طال أمده .

ولكن الامبراطورية الرومانية بدأت فى التفكك والانحلال منذ القرن الخامس ، وساد الاضطراب الجزائر وأخذت القبائل البدوية التى حرمت من أراضيها تهدد المدن والمزارع ، واختل الاقتصاد ، ثم استولت جيوش الفندال على أفريقيا الشمالية بلا حرب تقريبا ، ودخل بعد ذلك البيزنطيون دخول الفاتحين وركزوا أقدامهم فى البلاد .

وعادت الامور الى سيرتها الاولى من استيلاء على الاراضى وفرض للضرائب الفادحة ، فتجمعت القبائل تحت امرة الزعماء المحاربين ، وهاجمت مدن البيزنطيين الحصينة ، وامتدت نيران الثورة وساد البلاد الاضطراب ونقصت محاصيل الارض وشلت الحركة التجارية ، وعم الكساد وضعفت الحركة الثقافية . واصبحت الجزائر فى خلال القرن السابع للميلاد على شفا الانهيار التام .

ويجدر بنا قبل اتمام هذا البحث أن نثير مسألة أهميتها بفض المؤرخين أو قالوا عنها انها غير قابلة للحل ، فقد شاهدت أفريقيا الشمالية الوسطى فى مدى ١٨ قرنا أنماطا مختلفة من الشعوب

والحضارات ، فقد وفد اليها الفينيقيون ، واليهود الفلسطينيون ، والرومان ، والفنندال ، واليونان وغيرهم ، وكان لهؤلاء الوافدين على اختلافهم أثرهم في ذلك الحين على المجتمع البربري وحضارته .

وكان لهذه العناصر المجتمعة دور له شأن في مستقبل الايام واندجت اندماجا كليا على الرغم من المصادمات العنيفة التي سجلها لها التاريخ ، وأصبحت جميعها تكون الشخصية الجزائرية التي لا سبيل الى نكران وجودها .

عهد الحضارة العربية

عبر العرب شبه جزيرة سبئاء ودخلوا مصر في خلال القرن السابع ، وتوغلوا في شمال أفريقيا حتى وصلوا الى تونس ، ومنها الى المغرب على سواحل المحيط الاطلسي .

وكما كان الحال مع البربر كذلك لم يكن العرب جماعة متجانسة ، وانما كانت تجمعهم الوحدة السياسية والدينية ووحدة اللغة والثقافة .

وكان الفتح العربي كالفتوحات السابقة فتحا غير سلمى وخاصة في أوائل عهده فلقى مقاومة عنيفة من البربر الذين كانوا يتحالفون أحيانا مع البيزنطيين ، وقد نجست هذه المقاومة في شخص « كاهنه » ملكة الاوراس التي قتلت عام ٧٠٢ أثناء المعارك .

وأدخل الفاتحون المسلمون الى المغرب عناصر أربعة جديدة لها أهميتها وتجانسها ، وهي الدين الجديد ، والجهاز الاداري والسياسي ، والنظام الاقتصادي والاجتماعي ، واللغة الجديدة أيضا ، وأدى هذا الى تحول كبير في مجتمع شمال أفريقيا بعد أن اعتنق أكثر سكانها الاسلام الذي أصبح بعد ذلك دين أغلب السكان .

وأدى انتشار الدين الاسلامي بسرعة في أفريقيا الشمالية الى

ايجاد توازن اجتماعى بين مختلف سكانها بعد فترة من الانعطاط .
والتأخر .

وقد اعترف المؤرخ برنارد المعروف بتحريره للحقائق بأن الاسلام
أعلن عن وجود اله واحد ، والمساواة بين جميع المؤمنين ، وعدم
التمييز بين فرد وآخر ، وعدم الرضوخ الى سيطرة الاجنبى ، وكان
هذا انطلاقا جديدا فى الحياة الاجتماعية .

وقد ظهر بوضوح ما أدركه الاسلام من نجاح لدى قبائل البربر
على الرغم من المقاومة التى أبدوها فى أوائل عهده ، لان العرب لم
يجلبوا ديننا جديدا فقط بل أدخلوا أيضا نظاما جديدا للعلاقات
بين مختلف الطبقات يتيح الى حد كبير تنمية القوى الانتاجية .

وكان العرب حينئذ متفوقين من الناحية الفنية على أهالى العصور
الوسطى من الاوروبيين ، فكانوا أصحاب السيطرة على الملاحة فى
البحار ، ويتقنون صناعات الجلد والصلب ، وأدخلوا فى بلاد
الامبراطورية العربية ثقافات جديدة ، ونشروا وسائل الرى ،
وصناعات الحرير والقطن والزجاج والورق ، وبرع العلماء العرب فى
جميع النواحي الحسابية وعلموا الناس الارقام الجديدة ، وتوسعوا
فى الطب والعلوم الطبيعية .

وعمل العلماء والفلاسفة والمؤرخون العرب كابن سينا وابن رشد
وابن خلدون على توسيع مدارك الانسان ومعرفة العالم ونمو الهيئات
الاجتماعية .

الخوارج :

وبعد مرور قرن واحد على الفتح العربى لجأ الى المغرب ابن زستم
الفارسى ، وعمل على نشر مذهب الخوارج ، وأسس فى عام ٧٦١
للميلاد مدينة طاهرة التى أصبحت عاصمة الرساتمة الذين امتد

حكمهم الى الشرق وشمل منطقة أوراس ، وكانت هذه المملكة الجديدة على نطاق مملكة ماسينيسيا صورة مصغرة لمنطقة الجزائر الحالية في الوقت الذي قامت فيه الى الغرب مملكة الادارسة (المغرب الحالي) وقامت الى الغرب مملكة الاغاثبة (تونس الحالية) .

ثم وفد الفاطميون من الشرق فغزوا مملكة الرستميين وهدموا عاصمتهم في عام ٩١١ ولجأ كثيرون من الخوارج الى صحراء الجزائر الجنوبية واقاموا في الواحات وما لبثوا فيها الى يومنا هذا .

ثم غادر زعماء الفاطميين تونس وعادوا الى مصر للاقامة فيها ، فعادت ممالك المغرب الى الظهور خلال القرنين العاشر والحادي عشر ، وازدهرت البلاد وبنيت عدة مدن جديدة .

وفي خلال الجيل الحادي عشر جرد الخليفة الفاطمي في مصر حملته المشهورة المعروفة بغزوة بني هلال لفتح تونس وبلاد المغرب . واستنك الهلاليون مع سكان الصحراء الجنوبية الذين استولوا على مراكش ، وظلت البلاد تتقلب بين اليسر والعسر والحروب الداخلية حتى القرن الخامس عشر .

الجزائر قبل غزو الفرنسيين

في بداية القرن الخامس عشر كانت بلاد المغرب أو شمال أفريقيا مقسمة الى جمهوريات صغيرة أشبه بأمارات على جانب من الاستقلال وكانت المعارك البحرية مستمرة بين العرب وأهالي السواحل من أوروبا الجنوبية ، فكان كل من الجانبين يعمل على أمر أكبر عدد ممكن من ملاحى السفن لبيعهم في الاسواق واستخدامهم في شئون الزراعة والبناء .

فتار ملك أسبانيا وجرد حملة لغزو أفريقيا الشمالية وفي أوائل

الجيل السادس عشر استولى على المرسى الكبير ووهران وبوجينة ،
وأخضع مدن مستغانم والجزائر ولم يتمكن من التسوغل في داخل
البلاد ، فاستعجز الجزائريون بالاتراك فبعثت تركيا بقائدها الشهير
خير الدين بربروس الذي ثبت سيطرة تركيا على شمال أفريقيا
وأصبحت تابعة لسلطان اسطنبول .

وأصلح بربروس ميناء الجزائر وبنى حاجز الميناء العظيم الذي
لا يزال باقيا الى يومنا هذا ، وظلت الجزائر تحت حكم الاتراك
ثلاثة قرون .

وأصبحت مدينة الجزائر مركزا عظيما للتجارة ، وبلغ عدد سكانها
٨٠ ألفا منهم ٢٥ ألفا من أصل جزائري ، ومن العرب ، ومن اللاجئين
من أسبانيا ، ومثل هذا العدد من الاتراك والمسيحيين و ٥٠٠٠ من
اليهود عدا ٢٥ ألف أسير من الاوروبيين .

وخلف خير الدين بربروس ابنه حسن باشا المعروف في التاريخ
باسم بيلر بك وكانت والدته جزائرية . ورسم بيلر بك وخلفاؤه
الحدود بين تونس ومراكش ، وفي القرن السابع عشر خرج نائبا
الملك في تونس والجزائر عن طاعة السلطان وأصبحا يلقبان بداي
الجزائر وباي تونس .

وزدادت المبادلات التجارية بين الولايات الافريقية ، وبينها وبين
أوروبا على الرغم من حروب القراصنة المستمرة من الجانبين ، وعازلت
الجزائر فرنسا في الجيل الثامن عشر بأن قدمت للجمهورية الفرنسية
قروضا بدون فائدة إبان حروبها في أوروبا وزودتها بالحبوب
فتمكنت من القضاء على المجاعة التي كانت تهددها اذ ذاك .

وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر انهارت
الحالة الاقتصادية ، ففرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب وكان الجباة

من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية هذه الضرائب فأدى ذلك إلى قيام ثورات بمنطقة القبائل ووهران ، وأصبح حاكم الجزائر تحت رحمة دول أوروبا الكبرى التي سمعت إلى مده بالمال ، وأخذ نفوذ الأوروبيين يزداد منذ ذلك التاريخ .

لكن الدعاية الأوروبية المفرضة تبريرا لتدخل فرنسا في الجزائر تدعى أن العداء كان مستحكما بين أوروبا والجزائر في عهد السيطرة التركية ، وفات هذه الدعاية أنه من بين جميع الدول المسيحية الأوروبية كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تربطها أوثق العلاقات بالجزائر ، وكانت المصلحة التجارية متقدمة على جميع الاعتبارات الأخرى الدينية والاجتماعية . وعمد المؤرخون الرسميون إلى تسويد صفحات الجزائر وإظهار فساد الحكم فيها وإنهيار اقتصادها في أوائل القرن التاسع عشر لكي يحملوا الناس على أطراء الاستعمار الفرنسي .

ومما يكذب هذه المزاعم ما كتبه م . روزيه في كتابه « جولة في الجزائر » الذي طبع عام ١٨٣٣ وكان روزيه عضوا في جمعية التاريخ الطبيعي والجمعية الجيولوجية في فرنسا وخدم في الجيش الأفريقي .

فقد وصف حالة البلاد كما بدت له عند نزول الفرنسيين في الجزائر عام ١٨٣٠ ، وأشاد في وصف بساكن البرنقال الواسعة الممتدة إلى شمال وجنوب وشرق مدينة بلیدا ، وأشار إلى العناية التي يبذلها الأهالي في استغلالها ، وذكر حقول الحنطة وزراعة الأرض على أوسع نطاق ممكن ، ثم وصف أعمال البناء العظيمة والقناطر التي كانت تبني لجلب مياه الري من الأماكن النائية . وأشار إلى نظام المجاري المقام تحت أرض المدينة لنقل المياه القذرة ومخلفات المراحيض إلى البحر .

وأطرى روزيه نظافة المسلمين ومواظبتهم على غسل منازلهم

وتنظيف رخامها الابيض الناصع . وذكر تسامح المسلمين وحرية الديانات وكيف أن المسيحيين كانوا يحتفلون بأعيادهم وقيمون مشاعر دينهم في الشوارع العامة ، وكانت لهم كنيسة في إحدى المباني الحكومية ، وقال أيضا أن أهالي الجزائر أكثر ثقافة من البربر ، وكان في مدينة الجزائر مائة مدرسة عامة وخاصة ، وأثنى روزيه على نباهة الطلبة والشبان الجزائريين الذين كان مدرسوهم يعلمونهم بعطف وكرم أخلاق لم يكن يشهد نظيره في مدارس فرنسا .

هكذا كان الجزائريون الذين قيل لنا أنهم برابرة متوحشون يجب علينا أن نتولى تدميرهم ، وهذا ما كانت عليه الجزائر عشية الفزو الفرنسي . وأمام هذا المجد التليد لا يستطيع الإنسان أن يكتم غضبه وكراهيته للذين لا يزالون متمسكين بأوهام الدعاية الكاذبة مسترا لطماعهم الاستعمارية الفاشمة .

إن هذا البند الغني بثقافته وتقاليده ، الفخور بشعبه الأبي الشجاع الذي يواصل الكفاح في سبيل تحقيق وحدته لا بد أن يصل إلى الهدف الذي يصبر إليه لأن ماضيه المجيد هو خير كفيل بالمستقبل الزاهر .

الفصل الثالث

الغزو الفرنسي والاستعمار الاوروبي

دأبت البورجوازية الفرنسية على استعمال طريقتها الديكتاتورية في فرض برامج التعليم منذ قيام الجمهورية الثالثة لكي تلقى في روع الطلبة الناشئين أن أسباب فتح الجزائر تعود الى حكاية «ضربة المروحة» .

وقد ورد في أحد الكتب المنتشرة في المكاتب العامة ذكر هذا الحادث كما يلي :

في عام ١٨٢٧ كلف القنصل الفرنسي ديقال بأن يوضح لحاكم الجزائر أسباب التأخير في سداد أحد القروض فضربه الحاكم حسين بيد «المنشمة» وأمام هذه الأهانة الموجهة لممثل فرنسا طلب الملك شارل العاشر اعتذارا وتعويضا قوبلا بالرفض .

هكذا كتبوا التاريخ وعرضوه على العالم ولكن منذ ٣٠ سنة أخذ بعض المؤرخين الذين يقدرون الحقائق يذكرون الحقيقة معتمدين على الوثائق التاريخية الموجودة في المحفوظات الرسمية .

كانت الجزائر قد سلمت فرنسا كميات كبيرة من الحبوب وخاصة أثناء حروب الثورة الفرنسية وفي عهد الامبراطورية ، وتم تسليم هذه الحبوب بواسطة باكري وبوزناخ ، وهما تاجران من ليفورنو في ايطاليا توصلا للحصول من داي الجزائر على شبه امتياز باحتكار التجارة الخارجية للبلاد . وكان هذان التاجران يمنحان عملاءهما من الفرنسيين آجالا طويلة مقابل اتفاقات ادارية وسياسية تتيح لهما زيادة قيمة مطلوبيهما بضمانة الدولة وكان تاليران وزير خارجية فرنسا يحبذ هذه الصفقات ويوافق عليها ، وكان لحاكم

الجزائر نصيب في هذه الديون بوصفه ممثل البلاد الاعلى . ولما أرادت الحكومة الفرنسية تصفية هذا الدين في عام ١٨١٩ اعترفت بحقوق الدائنين الايطاليين ولم تعترف بأى حق لحاكم الجزائر ولم تأبه بمطالبه على الاطلاق .

وهنا تدخل ديفال القنصل الفرنسي في الوقت الذي كان يستطيع فيه حاكم الجزائر المعارضة والالتجاء الى المحاكم الفرنسية . ولكن ديفال صديق التاجر الايطالى باكرى وشريكه في هذه الصفقات « تناسى » ابلاغ الحاكم عن المواعيد التى يسقط فيها حقه بالمطالبة . وقد فضح النواب الفرنسيون الاحرار الاعيب ديفال واستكروها ، ولا بد لنا هنا من أن نذكر نبذة صغيرة عن ديفال كما رواها ش. ١٠ جوليان فقال :

ان ممثل فرنسا كان معروفا لدى الجميع ، لا في الجزائر فقط بل في موانئ اوروبية كثيرة ، بأنه رجل مريب يجب اتخاذ جميع أسباب الحذر في معاملته وكأنوا يتهمونهم في الجزائر بفتح دور البغاء السرى للاتجار فى الرقيق الابيض فأدى ذلك الى اتخاذ زملائه الدبلوماسيين قرارا باخراجه من السلك الدبلوماسى .

وقالت غرفة تجارة مرسيليا عنه : انه يملك القليل من الضمانات المعنوية التى تجعل التعامل معه متعذرا .

هذا هو الرجل الذى يدلون بعظمته وشهامته أمام الاهانة ، ويصورون للشعب ضربه بالروح على أنه اهانة كبرى موجهة لشخص الدولة الفرنسية فى مثلها الشريف الايبى .

لقد علم حاكم الجزائر انه كان ضحية محتمل كبير ، وأن ديفال بالاتفاق مع باكرى التاجر الايطالى قد سخرها منه فطلب من حكومة فرنسا أن تستدعى قنصلها ديفال وكتب يقول انى لا أستطيع رؤيته

هنا في قصرى ، ولم يتلق الدائى حسين زدا على طلبة ، وحدث بعد ذلك أن حضر ديفال لمقابلته وكان يقف أمامه متعجرفا متعديا ، فنارت نائرة حاكم الجزائر وضربه بيد : المنشأة ،

هذه هي الإهانة الكبرى الموجهة لفرنسا ورأى الحاكم ألا يعتذر عنها . وقد ظهر من الوثائق التى جمعها المؤرخون بعد ذلك أن حاكم الجزائر لم يكن ينوى إهانة فرنسا ، بل قصد فقط شخص القنصل بوصفه رجلا أعمال مزدورى ، ومما يلاحظ أنه بعد مرور ثلاث سنوات على هذا الحادث أى فى ٢٦ يناير عام ١٨٢٠ قررت فرنسا التدخل المسلح فى الجزائر ، وهذا التأخير له مغزاه الخاص ! ، فلما تولى بولينياك رئاسة وزارة فرنسا كان الأسبب العام يسود البلاد . ففكر الملك فى تحويل أنظار الشعب واتخذ من حادث الجزائر ذريعة للخروج من المتاعب والقيام بعمل يحفظ كرامته ، وكان هذا هو السبب الاصيل فى شن حملة الغزو التى قال عنها مترنيخ السياسى النمساوى العظيم :

• ليس من المعقول أن تنفق فرنسا ١٠٠ مليون وتضحي بحياة ٤٠ ألف رجل من أجل : ضربة مروحة ،

ولنبحث الآن عن الأسباب الجدية لهذه الحملة . . .

منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ قامت فى فرنسا طبقة جديدة من الشعب عرفت بالطبقة البورجوازية واستولت على مقاليد الحكم .

وقد قضت البورجوازية فى فرنسا على دولة الاقطاع وثبتت مراكزها سياسيا واقتصاديا ، وساعدت حروب نابليون على نشر المصناعات كما عملت على ارضاء الطبقات بحفاظتها على فتوحاتها فى الخارج ، وسعت الى التوسع فى الجزائر بدافع الحاجة الى أسواق جديدة ، وانقلبت حملة التآديب التى شنتها ضد الجزائر الى حملة غزو واسعة النطاق . وبعد أن كانت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٢٠

تعمل على خفض عدد القوات المرسلة للجزائر الى أدنى حد ممكن
لأنتهى الامر بدعوة الجنرال كلوزل قائد الحملة للعودة الى فرنسا
قام تييرس رئيس جمهورية فرنسا في عام ١٨٤١ بمد الجنرال
بوجو بوسائل وامكانيات ضخمة ، وظل الجنرال بوجو طيلة ست
سنوات يتمتع بثقة الحكومة الفرنسية ، وبحرية العمل ، وبموارد
وفيرة من كل نوع طالما حرم منها القواد السابقون . وبعد أن كان
بوجو معارضا للفتح أصبح من أشد أنصاره ومن أعظم المتحمسين
والمؤيدين للاستعمار ، بل من الداعين الى سيطرة فرنسا التامة
عسكريا وسياسيا على الجزائر للحصول على مواردها الطبيعية وما
فيها من المواد الاولية الضرورية للصناعة الفرنسية .

وقد كتب بيجو في احدى مذكراته عام ١٨٤٢ أن الجزائر ستظل
زمنًا طويلا محتاجة لمنتجات الصناعة الفرنسية مقابل ما لديها من
المواد الاولية ، ولن يستطيع المستعمر الفرنسي أن يستخرج من
أرض الجزائر الزيت والحريز والتبغ والقطن والفلين قبل أن تستكمل
السيطرة الفرنسية على البلاد .

وبعد أن أوضح بوجو هذه الاسباب لتبرير فتح الجزائر ، وبعد
أن فرض سيطرة فرنسا بالقوة سلم البلاد اقتصاديا الى أصحاب
المصارف الفرنسيين

الفزو

في يوم ١٤ يونيو عام ١٨٣٠ نزل الى سيدي فوش جيش فرنسي
قوامه ٣٠ ألف رجل بقيادة الكونت دي بورمون ، وهو الرجل المكروه
المزدرى به بسبب هروبه من معركة ووترلو .

ووصلت القوات الفرنسية الى مدينة الجزائر في أوائل شهر يوليو
وضربت المدفعية الفرنسية حصارا شديدا حول المدينة ، فاضطر الحاكم
الى تسليم المدينة يوم ٥ يوليو وتعهد بورمون بضمان سلامة الحاكم
والاهالي وحرية اقامة شعائهم الدينية واحترام حريتهم وصيانة

أملاكهم وأموالهم وتجارتهم وصناعاتهم والمحافظة على كرامة السيدات وسرعان ما نكت الفرنسيون بعهودهم فانه لم تكد القوات الفرنسية تدخل الى محلة القروصية في المدينة حتى هاجم الجنود مقر الحاكم ونهبوا كل محتوياته واستولوا على جميع أموال الدولة بطريقة اشمازت لها النفوس وكانت قضية كبرى استنكرتها الصحف العالمية الحرة في ذلك الحين .

وطني بورمون أن استيلاءه على مدينة الجزائر سيضيع له التوسع في فتوحاته ولكن بعض القوى الاستطلاعية التي بعث بها الى النفط المجاورة واجهت مقاومة عنيفة أدرك منها بورمون مدى خطئه وما يعترضه من متاعب وعراقيل .

ولما عادت الملكية الى فرنسا في شهر يولييه تم تعيين الجنرال كلوزل خلفا لبورمون فاتجهت الفكرة الى الاكتفاء بالسيطرة على جزء من الجزائر مؤقتا ثم تحولت النية الى الفتح الكامل . وكانت هذه الحرب صراعا مريرا طال عليه الزمن ونوالت خلاله المعارك العنيفة وأدرك الفزاة قوة السعور القوي لدى الشعب الجزائري وعنفة مقاومته للغزو والحق يقال ان فتح الجزائر لم يتم الا في عام ١٨٨٠ و ١٨٩٠ بعد احتلال منطقة مزاب والواحات الجنوبية وهكذا استمرت الحرب في الجزائر ٥٠ سنة تقريبا تتخللها فترات من الهدوء النسبي كانت بمثابة السكون الذي يسبق العاصفة المتجددة ، وكان كل هدوء لا يلبث أن يعقبه انفجار أشد مما سبقه وظلت المقاومة الى ما بعد الفتح . وخلافا لما يدعيه بعض المؤرخين اشترك في هذه الحرب جميع أهالي الجزائر على اختلاف عناصرهم من جزائريين وعرب وبربر وبدو ، من سكان الصحاري الغربية وأهالي منطقة القبائل وسكان جبال الأطلس وأوراس وأهالي المدن والقرى .

وتولى الزعيم الجزائري الأمير عبد القادر قيادة هذه المعارك ١٥ عاما بدأت من عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٧ ، وكانت منحصرة في منطقة وهران الى عام ١٨٣٥ ولكن في عام ١٨٣٩ ثار شعب الجزائر ثورة عامة وسارع الى حمل السلاح ضد الفرنسيين وخاصة في المناطق

الشمالية وأصبح الفرنسيون محصورين في مدينة الجزائر يتوقعون أن تحل بهم كارثة كبرى . فبادرت الحكومة الفرنسية بتعيين الجنرال بوجو حاكما عاما على الجزائر لنشر السلام في الغرب والقضاء على قوات عبدالقادر . وقفل بوجو في مهمته . وفي عام ١٨٤٥ تولى الأمير عبدالقادر قيادة الثورة الكبرى التي امتدت من حدود مراكش الى منطقة القبائل التي التجأ اليها الأمير وقدمت له المساعدة العسكرية الكاملة .

وفي الوقت نفسه وجه الفرنسيون قواتهم الى الشرق أثناء هذه الاعوام الخمسة عشر وكانت أول حملة أرسلوها الى قسطنطينة في عام ١٨٣٦ فمنيت بهزيمة ساحقة .

واستأنف الفرنسيون حملتهم في العام التالي وواجهتهم مقاومة عنيفة في مدينة قسطنطينة التي اضطروا الى الاستيلاء عليها منزلا منزلا . وتوالت المعارك الى عام ١٨٤٧ عندما اضطر الأمير عبد القادر الى التسليم أمام قوات المستعمرين المتزايدة وأسلحتهم الحديثة ومواردهم التي تزيد على موارد الجزائريين .

وأخذ الجيش الفرنسي يعمل على استكمال فتح البلاد ، ولكن أهالي زيعان واوراس والواحات ثاروا في وجهه عام ١٨٥١ ، وحاولت فرنسا في هذه السنة احتلال منطقة القبائل وتطلب هذا قيام معارك لا حصر لها ظلت ناشبة مدة سبع سنوات انتهت عام ١٨٥٧

وفي عام ١٨٥٩ ثارت قبائل الاطلس وبنى سنامن ثم ثارت قبائل ولد سيدي شيخ في عام ١٨٦٤ وظلت الحرب دائرة في مناطقهم أشهراً عديدة .

وعاد أهالي منطقة القبائل الى الثورة عام ١٨٧١ وشبت الثورة الكبرى التي تزعمها المقراني واشترك فيها ٢٠٠ ألف من الجزائريين في محاربة الفرنسيين من ساحل البحر الى الصحراء . وفي عام ١٨٨٢ ثار أولاد سيدي شيخ مرة أخرى قبل أن يجازف

الفرنسيون في الوصول الى القليعة جنوبا ولم يتمكنوا من احتلالها الا في عام ١٨٩١

وقد استخدمت فرنسا في حروب الجزائر مائة الف جندي وهو رقم ضخم اذا علمنا انه يعادل ثلث الجيش الفرنسي ، ومنيت القوات الفرنسية بخسائر جسيمة في المعارك عدا الذين قضوا بسبب المرض ويقول أحد المؤرخين ان القضاء على ثورة الامير عبد القادر الجزائري كلف فرنسا نحو ٤٠ ألف رجل

ولابد لنا من المقارنة بين الماضي والحاضر فنقول انه اذا كان فتح الجزائر في ذلك الحين تطلب ١٠٠ الف رجل على الرغم من ضعف الفنون العسكرية في ذلك الوقت فلا بد لنا ان ندهش اذا علمنا ان فرنسا اليوم تخصص جيشا عظيما مؤلفا من ٥٠٠ ألف جندي مزودين بأحدث الاختراعات الحربية الحديثة ، وبأضخم الوسائل العسكرية لمحاولة القضاء على قوات الشعب الجزائري الثائر .

واذا فرضنا في الوقت نفسه ان عدد سكان الجزائر زاد اليوم اربعة أضعاف ما كان عليه أيام الغزو الفرنسي ، فهذا لا يعنى انه يجب ان تزداد قوة فرنسا بهذه النسبة للمحافظة على الجزائر تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي العاشم .

ان المقاومة الجزائرية لم تكن ممثلة في أشخاص وزعماء معدودين ، ومع أن أبرز هؤلاء الزعماء هو الامير عبد القادر فلا بد لنا من ذكر أسماء أبطال المقاومة المشهورين مثل ابن علال نائب عبد القادر ، وابن سالم خليفة منطقة القبائل والباي احمد باي قسطنطينة والقائد ابن عيسى والمقراني وأخيه بو فوراق

وقد برزت من صفوف الشعب الجزائري شخصيات امتازت بالبطولة والتضحية مثل فاطمة الجزائرية التي باهى الفرنسيون بأسرها عام ١٨٥٧ وكانت فاطمة تدرب الشبان على مقاومة قوات الجنرال ماكماهون وعرف هؤلاء الشبان الفدائيون باسم « المسبلين » أي المتطوعين للموت . ويقدس الجزائريون ذكرى فاطمة ويعتبرونها من بطلات المقاومة الوطنية .

الفصل الرابع

فظائع الفرنسيين

ضائق السبل في وجه الفرنسيين بعدما تمكن الأمير عبد القادر من جمع كلمة الجزائريين ، فاضطر الجنرال بوجو الى تغيير خطته واتباع طريقة جديدة هي « حرق الارض » وتدمير كل ما عليها .

وفي خلال عامين كاملين ١٨٤٢ و ١٨٤٣ اجتاحت قوات بوجو غرب الجزائر ودمرت المدن ، وأتلفت الزرع والضرع وكان عملها أشبه بحركة تدمير واسعة النطاق لا تمت لاي عمل عسكري معروف بأية صلة .

وكتب المؤرخ جوليان شهادة أدلى بها الكولونيل مونتانيك فقال :
« جمعنا الجنرال بوجو قبل خروجنا للحرب وقال للسيباط ان الحرب التي تقومون بها ليست حربا تقوم على اطلاق النار فقد اعتلت قواتنا على المساجد والقبور وامتد عدواننا الى المنازل التي يعتبرها المسلمون حرما مقدسا وكنا نعذب الناس بناء على الشك والريبة دون أية محاكمة ... وقتلنا عددا كبيرا ممن يعملون تصاريح خاصة منا لشكنا في سلوكهم كما فتكنا بعدد كبير من الاهالي دون أي سبب موجب . وظهرت بعد ذلك براءتهم وانه لا علاقة لهم بالتأثرين ، ودفعنا الى المحاكم بشخصيات كبيرة كان الشعب الجزائري يقدسها ويضعها في مصاف الاولياء ، وفتكنا بكثيرين من الاعيان الذين كان يدعهم مركزهم وشجاعتهم الى التوسط لدينا للكف عن الاذى »

والقينا في غياهب السجن بزعماء القبائل لان بعض افرادها ساعد الثوار ..

لقد استعملنا الخيانة ووصفناها بأنها مفاوضات وجعلنا من الكفائن أعمالا دبلوماسية وبالاختصار تفوقنا على البرابرة بما قمنا به من أعمال

الوحشية وأظهرنا من الانعطاف والتوحش وفساد الاخلاق ما لا يمكن ان يكون لدى الذين ادعينا أننا جننا لتمدينهم .. ثم اخذنا نتمتع من اننا لم ننجح في تلقينهم اخلاقنا ومبادئنا .

وجاء في التقرير الرسمي الذي قدمه الجنرال بوجو الى وزارة الحربية بتاريخ ١٧ مايو ١٨٤٤ عن عملية حربية تمت في منطقة قريبة من وادي ايسر

«لقد نهبنا ودمرنا أكثر من ٥٠ قرية من أجمل القرى : منازلها مبنية بالحجارة واسقفها من الطوب . واستولى جنودنا على كميات كبيرة من السلويات ولم نفكر في قطع الاشجار أثناء المعركة لان كثرة هذه الاشجار تتطلب عمل ٢٠ الف رجل مسلحين بالفئوس يعملون ستة أشهر وهكذا اعتذر الجنرال بوجو بأنه لم يستطع تدمير البلاد كما تقتضيه خطته الفنية .

وكتب المؤرخ كريستيان سكرتير الجنرال بوجو عن الفترة التي قضها دوق دي روفيجو في حكم الجزائر من عام ١٨٢١ الى عام ١٨٢٣ . عندما أمر بقتل جميع أفراد قبيلة العوفية ، فقال كريستيان :

خرجت قوة من الجزائر ليلة ٦ ابريل عام ١٨٢٢ وفاجأت رجال القبيلة نائمين في خيامهم وذبحنا أفراد القبيلة وابدناهم عن آخرهم وعاد رجالنا من هذه الحملة الوحشية والذين دسوا القتل على رؤوس الحراب ..

وبيعت الماشية والاغنام التي كانت تملكها القبيلة الى قنصل الدنمرك وعرضت السلويات في سوق باب عزوم ، وكان بين هذه السلويات مصوغات ذهبية حول معاصم النساء المقطوعة وأقراط لا تزال معلقة بشحومات الاذان وتمت قسمة الثمن بين الجنود القتلة ، وصدر أمر يومي بعد هذا العمل الوحشي يعلن ارتياح الجنرال للبطولة والنباهة التي أظهرها الجنود . ولم يكتف القائد بذلك بل أمر العرب بايقاد المشاعل فوق حوانيتهم اعلانا لغرهم بهذا الانتصار العظيم !!

وقال المؤرخ : انه سمع أحد الضباط يقول انه كان كثيرا ما يتناول طعام الغداء مع الجنرال دون أن يفكر في أن في أحد أركان الخيمة عددا من الاكياس يمتلئ برؤوس العرب المقطوعة وهي معدة لشحنها الى فرنسا .

وقال الكولونيل مونتانيك في رسائله يشرح أعمال البطولة ، وقد قتل في معركة طفته في عام ١٨٤٥

« تسألوني ماذا نعمل بالنساء اللواتي نأسرهن .. اننا نحتفظ ببعضهن كرهائن ، ونبادل بعضهن بعدد من الخيل ثم نبيع الباقيات بالمزاد العلني كالسوائم والمواشي »

« وهذه هي الطريقة التي يجب أن نحارب بها العرب ... قتل جميع الرجال من سن ١٥ الى ما فوق ، والاستيلاء على جميع النساء والاطفال وارسالهم الى جزر مركيز أو أي مكان آخر .. وبالاختصار القضاء على كل من لا ينحني كالكلب تحت أقدامنا .

(وهذا ما كتبه الكولونيل مونتانيك في رسالته المؤرخة ١٥ مارس عام ١٨٤٣)

وكتب المارشال دي سانت ارنو صانع الانقلاب الفرنسي يوم ٢ ديسمبر في الرسائل التي كان يوجهها الى عائلته فقال :

« لقد أحرقنا ودمرنا كل شيء في بلاد بني مناصر التي تعد من أجمل ما شاهدته في أفريقيا ... واني اقوم اليوم بتفريغ الثون واحراق القرى .

وكتب لزوجته يقول : « لقد تركتني عند قرى قبائل البراز التي أحرقتها كلها ودمرتها وانا اليوم عند السندجاد التي أتبعتها بأخواتها ..

ولما كان العرب يحتمون في المغارات أرسل المارشال بوجو الى الكولونيل بليسيه الامر الآتي :

أورليانس فيل يوم ١١ يونيو ١٨٤٥ « اذا ظل هؤلاء اللثام معتصمين

في المغارات فاعمل ما يجب لاجراج التعاليم من جحورها ، اخنقهم
بالدخان . . . »

وتم خنق العرب في المغارات وزاد عدد الجثث الى ٨٠٠ ثم بلغ الفا
ولم يطمئن الكولونيل بليسيه الا بعد أن ارسل رجلا من قبله واخرجوا
امامه من احدى المغارات ٦٠٠ جثة عدا الجثث التي كانت متراكمة في
الخارج ، وكان الاطفال يختنقون مختبئين في أحضان الالهات وبعضهم
رئي مختنقا وهو يرضع ثدي أمه .

وعمد سانت ارنو بعد ذلك الى سد باب احدى المغارات بالحجارة
فدفن في داخلها ١٥٠٠ من العرب بينهم عدد كبير من النساء واطفال .
وكان القواد الفرنسيون يتباهون بهذه الاعمال ويعيدونها من
البطولات المجيدة ولم يشذ عن هذا المبدأ واحد منهم سواء أكان ملكيا
أم جمهوريا أم من أنصار نابليون .

وقال سانت ارنو بعد الاستيلاء على قسطنطينة : لقد بدأ الجنود
بالنهب ثم حذا الضباط حذوهم وظهر بعد الجلاء عن قسطنطينة ان
حصنة الضباط وهيئة أركان الحرب من المستلزمات كانت أكبر من
حصنة الجنود »

ومما يذكر انه كنما تحركت قوة من الجيش للقيام باحدى العمليات
كان يتبعها جماعة من الانتهازيين والمنتفعين والمضاربين ليشتروا كل
ما يمكن أن يبيعه الجنود من المستلزمات ، وكانوا أحيانا يشترون المنازل
بأبخس الاثمان ويمتلكونها بعد ذبح أصحابها .

ولا بد لنا هنا من ذكر الكلمة التي قالها الكاتب الفرنسي جول جيد :
وهي أن الاستعمار سلب ونهب وسفك دماء وكلها جرائم ترتكب ضد
شعوب آمنة لمصلحة حفنة من الرأسماليين الجشعين .

حكم المدنيين

ولما تولى المدنيون الحكم بدلا من العسكريين لم يغيروا أساليبهم ازاء
الشعب بل كان الحال على العكس ، وقد ظهر ذلك بوضوح من ثورة

القبائل عام ١٨٧١ بزعماء المفراني أحد زعماء القبائل الذي قال ان النورة كانت شعبية بكل ما في هذه الكلمة من معنى .
لقد كانت حركة القمع التي قام بها الجيش الفرنسي عنيفة مطبوعة بالقسوة والوحشية ، كما كانت حركة القمع القضائية التي تولتها المحاكم تنم عن الكراهية العنصرية الى اقصى حد ممكن . فقد تولى المستعمرون الفرنسيون رئاسة المحاكم بدلا من القضاة وجعلوا من أنفسهم هيئات محكمين وأصدروا احكاما لا تمت الى القانون والعدالة بصلة .

قالذين اعتبروا محاربين فرضت عليهم غرامات حرب قدرت بمبلغ ٣٦ مليون ونصف المليون من الفرنكات الذهبية والذين اعتبروا من اهالى البلاد الثائرين تم الاستيلاء على ٥٠٠٠٠ هكتار من اجساد اراضيهم .

وعلى هذا استمر الحكم الاستعماري مسيطرا على البلاد بهيئاته السياسية وحكومته المدنية دون أن يغير شيئا من وسائل القمع العسكري الوحشية التي أصبحت طابع الاستعمار حتى اليوم بينما طابع العرب ما يزال السماح والعفو

ومن الاعمال التي تشرف الجزائريين وفائدهم العظيم الامير عبد القادر الجزائري ما كسبه سانت ارنو في رسالة مؤرخة يوم ١٤ مايو عام ١٨٤٢ قال فيها :

« لقد أعاد لنا عبد القادر جميع الاسرى الفرنسيين بدون قيد ولا شرط . وقال لهؤلاء الاسرى انه لم يبق عندي طعام لكم ولا أريد قتلكم فعودوا من حيث جئتم . »

وقال سانت ارنو : انها بادرة كريمة من مثل هذا الرجل الذي دوخ فرنسا وكبدها ٤٠ ألف قتيل .

ولسنا هنا في موقف «رد المبررات المعنوية لان اهم ما يعنيننا هو ادراك الاسباب التي أدت الى تغير الحقائق التاريخية وفهم الحجج التي يقدمها هذا الشعب الذي عاملته فرنسا معاملة العدو طيلة ١٢٨ عاما .

الفصل الخامس

مراحل الاستعمار الاوروبى والتوسع فى السيطرة السياسية

فى يوم ٢٢ يوليو عام ١٨٣٤ صدر مرسوم ملكى فى باريس يعلن أن الجزائر من الممتلكات الفرنسية ، واقامة حكومة عامة فى هذه البلاد .

واذ ذاك تصرف المرشال بوجو تصرف الدكتاتور مطبقا النظريات العسكرية عمليا ، فقسم الجزائر الى ثلاث ولايات ، وحدد بعض الاراضى للمدنيين وخصصها للمعمرين الاوروبيين تحت اشراف موظفين مدنيين ، كما حدد مناطق « عربية » تشمل الجزء الاكبر من الجزائر تولى ادارتها ضباط فرنسيون

ووجد بوجو من حرية تملك الاراضى للمدنيين لانه اراد الاحتفاظ بها لجنوده ، فنشأ بسبب ذلك صراع وخصومات بين المدنيين والعسكريين ، وقد طال امد هذا الصراع ونشأت منه متاعب عديدة .

وكانت جهود بوجو منصرفة الى قمع مقاومة الشعب الجزائرى ، و « السيطرة على العرب » حسب تصريحاته وعدم المبالاة بشئون الاوروبيين المعمرين « الكولون »

فأنشأ ادارة نشئون العرب ، واقام فى كل دائرة عسكرية مكتبا عربيا ، وكان يتولى ادارة هذه المكاتب ضباط متمتعون بسلطات غير محدودة . وكان لهذه المكاتب أسوأ الاثر ، وظلت شهرتها المظلمة حتى بعد رحيل بوجو بزمان طويل .

وكتب أركمان وشاتريان عن هذه المكاتب فقالا : « ان من يتاح له تولى منصب رئيس مكتب عربى سرعان ما كان يقوم بوفاء ماعليه

من ديون ، وتظهر عليه أسباب النعمة والغنى بعد أن يكون قد فقد جميع ما يملك في نوادي القمار وبيوت الدعارة .

وكان عملاء الاتصال الذين يؤلفون شبكة خاصة ألفها بوجو لتكون همزة الوصل بين الحكومة والشعب ، يتولون جباية الضرائب ويرتشون ويفرضون على الأهالي رسوما لا طلاقة لهم بأدائها ويسفخرون الشعب في أعمال مرهقة لمصلحة الجيش

هجرة الاوروبيين

في سنوات الفتح الأولى كانت حركة الهجرة الى الجزائر من أوروبا بطيئة جدا ، فلم يكن عدد الاوروبيين المدنيين يزيد عن ثمانية آلاف شخص في عام ١٨٢٣

فقامت الحكومة بجلب عدد من الالمان والسويسريين الذين لم يتمكنوا من الهجرة الى أمريكا . . وكان استيلاء هؤلاء القادمين على الاراضي يتم دون قيد أو نظام بعد أن ألغى قانون التملك السابق ولم يحل محله أى قانون جديد ، فكان القوى بقوته والمحتال بحيلته وكل بما لديه من وسيلة ونفوذ يستولى على ما يشاء من الارض . . فاضطر أهالى البلاد الى مغادرتها الى منطقة الامير عبد القادر ، فبارت الاراضى العربية المزروعة وحلت محلها أراضى الاوروبيين ، وقضى الدمار الذى قام به بوجو على ما بقى من الاراضى الزراعية العربية فنشأت أسطورة الاراضى القاحلة التى توصل الفرنسيون بعد ذلك الى جعلها أرضا صالحة للزراعة . . وبلغ عدد الاوروبيين فى الجزائر ٢٥٠٠٠ شخص فى عام ١٨٣٩ وكان أكثرهم من الفرنسيين والمالطيين والاسبان ، ومنذ عام ١٨٤٠ الى ١٨٤٥ بدأ ظهور المراكز الاستعمارية والمزارع الواسعة فى مناطق متعددة .

ويوم رحل بوجو عن الجزائر كان عدد الاوروبيين فيها ١١٠٠٠٠

شخص ، منهم ٤٨٠٠٠ فرنسي و ٩٠٠٠ ألماني و ٩٠٠٠ إيطالي و ٩٠٠٠ مالطي و ٣١٠٠٠ أسباني . وقد فشلت طريقة بوجو في تمليك الارض للجنود ونجح المدنيون في استثمار الاراضي الزراعية نجاحا ملحوظا . واهتمت الجمهورية الثانية التي أعلنت في فرنسا بتحقيق رغبات المعمرين المطالبين بضم الجزائر لفرنسا ، وامتداد أثر القوانين الفرنسية الى الجزائر وكانت هذه القوانين نافذة في مناطق المعمرين المدنيين ولا تشمل الاهالي المسلمين الخاضعين لنظام خاص . وعلى هذا الاساس اعتبر دستور فرنسا الجزائر أرضا فرنسية بموجب دستور عام ١٨٤٨ الذي سمح لاصحاب الاراضي الفرنسيين في الجزائر دون الاهالي الاصليين بأن يكون لهم ممثلون في المجلس التشريعي الفرنسي بباريس .

وأرسلت فرنسا عددا من العمال الثوريين الى الجزائر ومنتهم بأرض ومنازل وحياة مرفهة ، لكي تتخلص من متاعبهم في فرنسا، فوفد منهم ١٣٥٠٠ لم يجدوا لهم مأوى سوى خيام وأكواخ في معيشة سيئة قضت على عدد كبير منهم . والذين نجوا من الهلاك عمدوا الى تشييد قرى عديدة في منطقة وهران . وبلغ عدد الاوروبيين في الجزائر عام ١٨٥١ نحو ١٣١٠٠٠ شخص كان ٢٥٠٠٠ منهم يعيشون على الزراعة .

الاستعمار الرأسمالي

بدأ الاستعمار الرأسمالي في عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية، وانتشر هذا الاستعمار ضد مصلحة الاهالي العرب وضد مصلحة صغار اصحاب الاملاك الاوروبيين .

وكان النظام الامبراطوري يهبط نصرة البورجوازية صناعيا وماليا، فنشأت المؤسسات المصرفية الكبرى في عام ١٨٥٢ وكان لاختراع

السفن البخارية أثره العظيم في نشاط تجارة الاستعمار . وشجع الجنرال راندون حاكم الجزائر العام قيام الجمعيات الزراعية الكبرى والتنقيب عن المعادن ، وهذا التوسع من جانب المستعمرين كان له رد فعل سوء في أهالي البلاد الذين اضطروا الى الالتجاء الى المناطق العسكرية الضيقة والقاحلة فنشبت على أثر ذلك المجاعة الكبرى في عام ١٨٦٨ ، وكانت كارثة مفرجة ذهب ضحيتها نحو ٣٠٠٠٠ شخص . ويقول المسلمون الجزائريون ان عدد الضحايا بلغ اذ ذاك نصف مليون على الاقل

واتخذت الامبراطورية الفرنسية التدابير المحبذة لانتشار الاستعمار على اوسع نطاق ، فأنشأت في عام ١٩٥٨ المجالس العامة ووسعت نطاق الاراضي التي يحق للمدنيين تملكها ، ثم عادت في عام ١٨٦٤ فجعلت الافضلية للعسكريين ومنذ عام ١٨٥٢ ألغى الامبراطور نابليون الثالث حق تمثيل المستعمرين المدنيين بالجزائر في المجلس التشريعي بباريس .

وفي سنة ١٨٦٥ بدأت الامبراطورية تطبيق بعض مبادئ الانضمام على الاهالي المسلمين وصدر مرسوم في ١٤ يوليو عام ١٨٦٥ يعتبر المواطن المسلم الجزائري فرنسيا مع بقاءه تابعا لحكم القانون الاسلامي ، ولكنه يستطيع بناء على طلبه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي ، وفي هذه الحالة تسري عليه الاحكام المدنية والسياسية الخاصة بالفرنسيين .

وهذا النص بدلا من ان يرفع من شأن المسلمين حط من قدرهم ، فقد أعلن أنهم فرنسيون ولكنهم غير متمتعين بحقوق الفرنسيين السياسية . ولكي يصبحوا مواطنين فرنسيين يجب أن يتخلوا عن قانون الاحوال الشخصية الخاص بهم (وهو القانون الاسلامي) وهذا هو السبب في رفض المسلمين لهذا القانون .

ومما يجدر ذكره انه في عام ١٩٢٦ لم يكن قد تجنس بالجنسية الفرنسية سوى ٧٨١٧ شخصا من بين ستة ملايين جزائري .

ازدياد المهاجرين الاوروبيين

زاد عدد المهاجرين الاوروبيين الى ١٦٠.٠٠٠ في عام ١٨٦٥ ثم ارتفع الى ٢٢٠.٠٠٠ في عام ١٨٦٦ بعد أن نفى نابليون الثالث الى الجزائر جميع رجال المقاومة الذين اشتركوا في حركة انقلا ب ٢ ديسمبر ، وتعرض هؤلاء المنفيون لأمراض والجوع فهلك منهم عدد كبير . وثار أصحاب الاراضي من الاوروبيين في الجزائر على أثر هزيمة فرنسا عام ١٨٧٠ وتولت هيئة « الكومون » الحكم في فرنسا والجزائر ووهران وقسطنطينة وطردت اللجان الجديدة ضباط الامبراطورية وأعلنت الجمهورية . ولم يكن هناك أى اتصال بين رجال الحكم في باريس ورجال الحكم في الجزائر ولا أية وحدة في البرنامج السياسى والاجتماعى .

وعير الاميرال جيدون حاكما على الجزائر . فعين على ارضاء المعمرين الفرنسيين ، وصدر مرسوم يربط الجزائر بوزارة الداخلية الفرنسية وبتعيين ثلاثة حكام على ولايات الجزائر الثلاث ، وباعادة تمثيل الجزائر في الجمعية الوطنية ، وصدر مرسوم آخر بمنح الجنسية الجزائرية الى جميع اليهود المقيمين بالجزائر ، واعتبارهم من المواطنين وكان عددهم نحو ٣٥٠.٠٠٠ شخص يقيمون منذ زمن طويل بالجزائر ، وبعضهم من سلالة المهاجرين من فلسطين وبعضهم من البربر الذين اعتنقوا اليهودية منذ عدة قرون ، والبعض لاجئون اسبانيون طردهم الاسبان بعد هزيمة العرب واضطهاد المسلمين في عهد الملك فيليب الثانى الاسبانى وغيره من ملوك اسبانيا الكاثوليك وظلت الادارة تسير متبعة نظام الانضمام لفرنسا خلال الفترة من ١٨٧٠ الى ١٨٨٠ على أساس التفرقة العنصرية . وكانت المجالس

العامة تعتمد في مواردها على الضرائب المفروضة على الاهالى العرب
فرضا تصفيا لا يزال قائما الى يومنا هذا ، وسادت سياسة جول
فيرى من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٠٠ واصبح اوجين اتين نائب وهران
رئيسا لحزب استعماري بالبرلمان الفرنسى . وامتد الاستعمار
الفرنسى الى اوسع نطاق معتمدا على المصارف والقروض ، وانتشرت
حقول الكروم بالجزائر انتشارا واسعا المدى حتى أصبحت المورد
الرئيسى للمستعمرين ، كما أصبحت مدينتا الجزائر وهران من أهم
المراكز التجارية .

وهذا التطور يوضح التغيير الذى طرأ على السياسة التى طبقها
الحكومة الفرنسية فى الجزائر ، وعمد أصحاب الاملاك والاراضى من
الاوروبيين والفرنسيين الى تدعيم سلطانهم بانشاء مؤسسات
وهيئات خاصة كان لها اثرها فى فشل حركة الانضمام الى
فرنسا .

وأدت هذه الاصلاحات الى حكم ذاتى للجزائر كان لمصلحة أصحاب
الاراضى من الاوروبيين فقط ، ويعتبر هذا النظام الذى ساد الجزائر
منذ عام ١٨٩٦ الى عام ١٩٠٢ اعترافا بأن الجزائر لم تكن ولن تكون
قطعة من فرنسا . وبموجب المراسيم التى صدرت فى هذه الفترة
ركز الحاكم تحت سلطانه « حكم الجزائر واداراتها العليا » ومن أهم
ما نظمتة الحكومة فى ذلك الحين هيئة المندوبين الماليين والميزانية
الخاصة للجزائر ، وقد كانت هيئة المندوبين الماليين تتألف من ٧٢
عضوا منهم ٤٨ من الاوروبيين ، و ٢٤ من المسلمين ، وكان الاوروبيون
من كبار أصحاب الاراضى يسيطرون على هذه الهيئة ويفرضون
ارادتهم متبعين بشعور التفرقة العنصرية ، ويعارضون بعنف كل
اقتراح يودى الى تخفيف الضغط والعسف عن الاهالى المسلمين ،
وتمكنت هذه الهيئة من إلغاء بعض الاصلاحات السياسية كمشروع
بلوم - فيوليت الذى ينص على منح حق المواطنة الى ٢٠٠٠٠ من

المسلمين المتقدمين دون الزامهم بالتخلي عن قانون احوالهم الشخصية
المستمد من الشريعة الاسلامية .

وكانت كراهية الفرنسيين للعرب لا تقف عند حد ، ولما اقترح
الحاكم فيوليت أن تمنح المرأة الجزائرية عند وضعها ٣٠ فرنكا ضج
الاعضاء الفرنسيون وقالوا ان هذا الاقتراح هو من وضع الفرنسيين
في فرنسا وليس من وضع الفرنسيين في الجزائر .

وظلت الجزائر طيلة ٥٠ سنة خاضعة ، لنظام المراسيم ، فكانت
تخضع مباشرة للسلطة التنفيذية الى يوم ٢٠ سبتمبر عام ١٩٤٧ .
وهو يوم نشر القانون الجديد .

وكانت الجزائر مقسمة الى منطقتين : المنطقة الشمالية وفيهها
المقاطعات والجمعيات المنتخبة والاراضي الجنوبية الواقعة تحت السلطة
العسكرية وكان للمسلمين الجزائريين الحق في ربع مقاعد المجالس
العامة .

وكان المسلمون الجزائريون خاضعين لقانون خاص وضع عام
١٨٨١ وعدل في عام ١٩١٤ وألغى عام ١٩٤٤ ، وكان هذا القانون
يحول لرجال الادارة سلطات قضائية تعسفية ، فكانوا ينفسون
المشبهوهين الى المناطق الجنوبية ويستولون على املاكهم واموالهم دون
أن يكون لهم حق الاعتراض . وبموجب هذا القانون كان يطبق على
القبائل مبدأ المسؤولية الاجرامية الجماعية ، فاذا ارتكب أحد أفراد
القبيلة جريمة اعتبر جميع أفراد القبيلة مسئولين جنائيا وعوقبوا
العقاب المشترك .

وكان المسلمون خاضعون لمحاكم جنائيات خاصة كانت أحكامها
دائما أقسى من أحكام محاكم الجنائيات العادية وازدادت هذه المحاكم
تعسفا وقسوة في عهد حكومة فيشي حين عمدت الشركات الاستعمارية
الى تمويل الجيش الالماني الذي كان بقيادة روميل ومدت هذا الجيش

بما يلزمه من الحديد والفوسفات وغيرها من المواد التموينية وحرمت البلاد وأهلها من مواد كثيرة حتى باتت في حالة ضنك وعوز . وإذا عدنا الى الفترة التي بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠ نجد أن حركة الهجرة الى الجزائر ازدادت زيادة كبرى ، وشجع على هذه الزيادة منح المهاجرين الجدد أراضي انتزعت ملكيتها من القبائل .

وفي عام ١٨٨٩ رأت الحكومة أن حركة هجرة الفرنسيين الى الجزائر ضعيفة ، فأصدرت قانونا بمنح الجنسية الفرنسية الى جميع الاجانب الذين بلغ عمرهم ٢٠ سنة مع حق الاحتفاظ بجنسيتهم الاصلية ، وكانت هذه وسيلة ابتدعت لزيادة عدد الفرنسيين الجزائريين .

وبعد عام ١٩١٠ هبطت حركة الهجرة وصار يعتمد على المواليد في زيادة عدد الفرنسيين والاجانب المقيمين في الجزائر .

وفي البيان التالي ايضاح بيان هذه الزيادة :

عام	فرنسيين	أجانب	المجموع
١٨٧٦	١٨٩٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٣٤٤٠٠٠
١٨٨١	٢٣٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠	٤١٢٠٠٠
١٩١١	٥٦٣٠٠٠	١٨٩٠٠٠	٧٥٢٠٠٠
١٩٣٦	٨١٩٠٠٠	١٢٧٠٠٠	٩٤٦٠٠٠
١٩٥٤	٩١٣٠٠٠	٧١٠٠٠	٩٨٤٠٠٠

وكان أكثر الاوروبيين والفرنسيين يفضلون الاقامة في المدن ، وفي خلال الفترة التي بين الحربين العالميتين لم يكن يعيش من الزراعة سوى ١٢٥٠٠٠ شخص من الفرنسيين والاجانب وهو يعادل ١٢٪ من مجموع الاهالي الاوروبيين .

ويبدو بوضوح أن نصف هؤلاء الاوروبيين يكاد يكون من

الفرنسيين ، وهم على أية حال قد مضى عليهم زمن طويل بالجزائر
يجعلهم يعتبرونها وطننا لهم .

وفي عام ١٩٤٨ كان عدد الاوروبيين ٩٣١ر٨٠٠ شخص منهم
٧٤٤ر٠٠٠ ولدوا في الجزائر . وقد أصبح هؤلاء الاوروبيون على
اختلاف أصولهم يكونون عناصر ثانية تؤلف في مجموعها جزءا هاما
من الشعب الجزائري كما تؤلف فيما بينها شعبا جديدا له مجتمعه
الخاص وأخلاقه ولهجاته ، وهو يختلف في السواقع عن الشعب
الفرنسي الاصيل اختلافا تاما ، ولكنه تأقلم في البلاد وأصبح
كأبنائها الاصليين .

سرقه الاراضى

قبل عام ١٨٣٠ كان نظام امتلاك الاراضى في الجزائر يسير وفقا
للاصول والشرع الاسلامى ، وكانت هناك أربعة أنواع من الاراضى :
الاقواف . وأراضى الحكومة ، وأراضى القبائل ، والاملاك الفردية ،
وكانت أملاك وأراضى الاوقاف ذات طابع عام أو خاص ، وكانت
الاقواف العامة تتألف من هبات منحتها الافراد الى شخصية معنوية
دينية لصالح مسجد أو مدينة مقدسة ، وكان ريعها ينفق على الاعمال
الخيرية والدينية أو فى منافع عامة .

وكان من الطبيعى عدم امكان التصرف فى هذه الاوقاف وعدم
بيعها الى الافراد ، والاقواف تؤدي دورا هاما فى الهيئة الاجتماعية
لدى المسلمين ، لانها كانت جزءا من الموارد الهامة المخصص ايرادها
لتقديم المساعدات للمعوزين ، ولذلك كانت للاستيلاء عليها نتائج
خطيرة من الناحية الاجتماعية .

أما أملاك الحكومة فكان جزء من ايرادها يعود لحزاة الدولة تدفع
منه أجور الموظفين والجنود المرتزقة

أما أراضي القبائل فكانت أملاكاً مشتركة جماعية ولكل قبيلة مساحة من الأراضي تكفي لاحتياجاتها . وكانت هذه الأراضي لا يتصرف فيها ، لأن كل فرد في القبيلة كانت تخصص له قطعة من الأرض يستفيد من ريعها دون أن يكون مالكا لها . وكانت أراضي القبائل مخصصة للزراعة أو لرعاية المواشي ، ولتسهيل الاستيلاء على هذه الأراضي عمد بعض المشرعين الممالئين للمستعمرين إلى اعتبارها من أملاك الدولة وارتكبوا بذلك خطأ جسيما ، لأن هذه الأراضي ملك للقبيلة بطريق الميراث .

أما الأراضي التي يملكها الأفراد فكانت تمثل الملكية الفردية ، مع أنها ذات طابع جماعي ، لأنها كانت في أغلب الأحيان ملكا لأسرة كبيرة وانتقلت لهذه الأسرة بطريق الميراث

ولم يكن في الجزائر وثائق وسندات للتملك على غرار الطريقة المعروفة في أوروبا ، فضلا عن أن أكثر المستندات والحجج التي كانت موجودة في سجلات الدولة نهبت ودمرت أثناء المعارك ولم يبق منها إلا القليل .

ومن هنا نشبت المتاعب خصوصا أن الطاسامعين في امتلاك الأراضي من الأوروبيين كان يعميهم الجشع . ولم يكن لهم وازع من ضميرهم فضلا عن جهلهم بالاصول والتقاليد ، فقاموا بأعمال تخالف كل عرف ونتج عن ذلك اخلال بالتوازن الاجتماعي ، ونقص في الانتاج أدى إلى كارثة أصابت الشعب الجزائري ، لأن ما قام به المستعمر لا يتفق والغاء الاقطاع بالوضع الذي كان عليه في أوروبا . كان الاستعمار يسير على خطة مرسوعة فيبدأ في سرقة الأرض ويضع اليد عليها ثم باسم القانون يضيف على هذه السرقة سستارا مظلما يضمن حقوق المالك الجديد . وكان هم المشرعين من ملكيين وجمهوريين هو العمل على ضم الأملاك العامة والأراضي الجماعية إلى أملاك الدولة الفرنسية ليوزعوها بعد ذلك على المتمرين أو يبيعوها للأفراد بموجب

حكوك وعقود تجعل لهذا البيع الصفة القانونية .

وكانت الادارة الفرنسية تستولى على كل ارض خصبة فيها مياه للرى ، وقد أصدر بوجو فى ١٤ مايو عام ١٨٣٠ تصريحه المشهور الذى قال فيه :

« حيث وجدت مياه غزيرة وأراض خصبة يجب أن يقيم المهررون دون الاهتمام بالسؤال عن أصحاب هذه الارض »

وهكذا تم الاستيلاء على اراضى الحكومة وضم اراضى الاوقاف الى املاك الدولة فى عام ١٨٤٣ وصدر فى السنة التالية امر بالغناء مبدأ عدم التصرف فى الوقف .

وفى عام ١٨٥١ صدر قانون كالقوانين السابقة وجرى تطبيقه على اراضى القبائل ، ووصف المشرع جودين هذا القانون بأنه احدى نظريات السرقة ، لانه يقول لاهالى البلاد : بما انكم لستم سوى مستفيدين بريع الارض فسوف تتنازلون للدولة عن حقوقكم فى الارض التى لا حاجة لكم بها ، وسنعترف لكم الدولة فى مقابل ذلك بملكيتكم التامة للاراضى التى ستترك لكم ، واستولت الدولة على احسن الاراضى وقسمت الباقى الى قطع صغيرة منحت للاسر بنسبة ٨ او ١٠ هكتارات لكل أسرة .

وفى الوقت نفسه صدرت الاوامر بأن توضع تحت الحراسة العسكرية جميع اراضى من يشهرون السلاح فى وجه فرنسا ومن ينضمون الى أعدائها ، وبهذه الوسيلة استولى الاستعمار على مئات الالوف من الهكتارات ونزع ملكية اراضى عدد كبير من القبائل وحرمها من مواردها .

ولا يفوتنا أن القروض التى كان يقرضها المرابون بفوائد فاحشة كانت تنتهى باستيلاء المرابين على هذه الاراضى ، وكانت جميع هذه

العوامل والوسائل من الاسباب التي جعلت الاراضي تنتقل ملكيتها الى المستعمرين تدريجا .

ففي عام ١٨٥٠ كان المستعمرون الاجانب يمتلكون ٦١٥٠٠٠ هكتار ، وارتفع هذا الرقم الى ٣٦٥٠٠٠ هكتار في عام ١٨٦٠ والى ٧٦٥٠٠٠ هكتار في عام ١٨٧٠ في عهد الامبراطورية الرابعة . وتضاعف هذا الرقم بسرعة في عهد الجمهورية الثالثة حتى وصل الى ١٠٠٠٠٠٦٨٢ هكتار في عام ١٩٠٠ ثم الى ١٠٠٠٠٠٨٤٧ هكتار في عام ١٩١٠ والى ١٠٠٠٠٠٣٤٤ هكتار في عام ١٩٢٩ والى ١٠٠٠٠٠٧٢٠ هكتار في عام ١٩٤٠

وقد امتصت شركات الاستعمار الكبرى املاك صغار المعمرين ، فبينما كان لا يعطى للمعمر الاوروبي سوى ٤ او ١٢ هكتارا في عهد بوجو أصبح يمنح مجانا ٢٠ هكتارا في عهد الجمهورية الثانية ثم زادت الى ٤٠ هكتارا ثم الى ١٠٠ هكتار بعد عام ١٩٠٤ ، وفي نفس الوقت كانت الدولة تعطي مساحات واسعة من الاراضي للشركات المالية الكبرى ، فقد تمكنت شركة الجنيقواز التي أسست عام ١٨٥٣ من الحصول على ١٠٠٠٠٠ هكتار في ضواحي ستيف معفاة من كل انواع الضرائب . وفي عامي ١٨٦٢ و ١٨٦٣ تم منح ١٦٠٠٠٠ هكتار بصورة نهائية الى ٣٠ شخصا ، وفي عام ١٨٦٥ حصلت الشركة العمومية الجزائرية على ١٠٠٠٠٠ هكتار منها ٨٠٠٠٠ هكتار في مقاطعة قسطنطينة بايجار قدره فرنك واحد لكل هكتار . ثم افلست هذه الشركة وحولتها الحكومة الى الشركة الجزائرية وتنازلت لها عن ٧٠٠٠٠ هكتار .

وابتداء من عام ١٨٧٠ نشطت حركة مشتري قطع الاراضي الصغيرة وكانت الشركات الكبرى وكبار اصحاب الاراضي الاوروبيين يشترون

قرى بأسرها حتى أن قرية في ولاية قسطنطينة كان بها ٢١٨ من صغار الملاك في عام ١٨٨٠ لم يبق منهم سوى ٤٨ مالكا في عام ١٩٣٠

وقد أصبحت ثلاثة أرباع أراضي الكروم في الوقت الحاضر ملكا للشركات الزراعية ولكبار المستعمرين الذين يشرفون في الوقت نفسه على بقية الزراعات وأكثر المنتجات الزراعية ، والجزائريون الذين يعيشون الآن من الزراعة يمثلون ٧٠ ٪ من مجموع الاهالي ، ولكن ٨٠ ٪ من المسلمين قرويون ونسبة المسلمين الذين يعيشون من الزراعة ٩٨ ٪

وتقسم الاملاك في اراضي الجزائر الشمالية حسب احصاء عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ كما يلي :

أمالك المسلمين	٧١٣٣ر٠٠٠ هكتار
أمالك الاوروبيين	٢ر٧٠٣ر٠٠٠ هكتار
أمالك الدولة	١١ر٠٠٠ر٠٠٠ هكتار

والاراضي التي يمكن الانتفاع منها تبلغ مساحتها ٦ر٨٠٠ر٠٠٠ هكتار والباقي اكثره بور وثبت فيه الحلقا .

هذا مع ملاحظة أن الاوروبيين يملكون أجود الاراضي وأخصبها ، ويمكن تقدير ثمن الهكتار الذي يملكه الاوروبي بثلاثة أضعاف قيمة الهكتار الذي يملكه العربي الجزائري ، وتم أيضا تطبيق التفرقة العنصرية في توزيع مياه الري ، وأدى ذلك الى أن أصبح المسلمون لا يملكون سوى ٧ ٪ من الاراضي الزراعية في ساحل الجزائر ، و ١٧ ٪ في منبجا ، ونحو ١٥ ٪ في وهران و ٢٣ ٪ في مستغانم و ٢٤ ٪ في سيدي أبي العباس ، وكذلك استولى الاستعمار الاوروبي على غابات الفلين .

واليك بيان بتوزيع الملكية بين الاهالى المسلمين :

عدد الملكيات	مساحتها	اجمالى المساحة
٤٠٠ر٠٠٠	أقل من ١٠ هكتار	١٠٠٠ر٨٠٠ هكتار
١٢٠ر٠٠٠	بين ١٠ و ٥٠ هكتارا	٣٠٠٠ر٠٠٠ هكتار
١٧ر٠٠٠	بين ٥٠ و ١٠٠ هكتار	١٠٠٠ر٢٠٠ هكتار
٥ر٠٠٠	بين ١٠٠ و ٥٠٠ هكتار	١٠٠٠ر١٠٠ هكتار
٦٠٠	فوق ٥٠٠ هكتار	٥٠٠ر٠٠٠ هكتار
٥٩٢ر٠٠٠ المجموع		المجموع ٧ر٦٠٠ر٠٠٠ هكتار

وفى الجزائر أكثر من نصف مليون أسرة لا تمتلك شيئا من الارض والعقار وتكسب عيشها من زراعة الارض أو مشاركة أصحابها فى زراعتها ، وعدد هذه الأسر يزيد عن ثلاثة ملايين شخص .

ويستدل من الإحصاء الذى تم عام ١٩٥٤ على أن ٨٧٥ر٠٠٠ رجل و ٩٦٠ر٠٠٠ سيدة من الفلاحين لا يقومون بأى عمل إطلاقا ، وهذا هو السبب الذى جعل ٤٠٠ر٠٠٠ جزائرى يهاجرون الى فرنسا طلبا للعمل .

الفصل السادس

عوامل النظام الاستعماري

العاملة الاقتصادية :

لقد أوضحت الوثائق والمستندات أن الجزائر لم تكن في يوم من الايام ولاية فرنسية، ولكنها كانت بلدا «مستعمرا» مرتبطا بفرنسا خلافا لما يدعيه الفرنسيون ولكن ندلل على ذلك بصفة قاطعة يكفي أن نقوم بتحليل المظاهر الرئيسية للاقتصاد الجزائري :

ليست الجزائر سوى مستعمرة ولكن الذين كانوا يلاحظون أنها كانت تخضع لشروط خاصة قليلون وهذه الظروف تعتبر مشددة استعماريا . والواقع ان الجزائر مستعمرة بالمعنى العادي تخضع لبلد آخر يسبقها اقتصاديا يسمى البلد الاصلى أو هي بمعنى أدق خاضعة لرأس مال البلد المستعمر ، وهي في الوقت نفسه تستعمر طبقا لشروط خاصة بالاستعمار ، تخضع لسيطرة سادة من الاوروبيين يقيمون فيها ، ولهذا كان الشعب الجزائري ينوء تحت وطأة نيرين يثقلان كاهله وهما : رأس المال الفرنسي ، وهيئة الاستعمار المحلي ، وهذا ما يفسر خطورة النتائج الاستثنائية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الاستعماري المطبق في الجزائر .

فالرأس المال الفرنسي والاستعمار الجزائري متحالقان ومتفقان في كثير من النواحي ، وتوجد بينهما بعض اختلافات في نواح محدودة ، وهذه الاختلافات الطفيفة لم تحل دون سير النظام الاستعماري قدما في سبيل الاستثمار والظلم المطرد الزيادة . وقد ظهر من آخر تحليل للموقف أن رأس المال الفرنسي هو أكبر مسيطر وأعظم مستفيد من الاستثمار الاستعماري للجزائر . ويملك رأس المال الفرنسي وسائل مباشرة وغير مباشرة ، ووسائله غير

المباشرة تعتبر قاطعة حاسمة ، لأنها تركز على الاعتمادات المصرفية والسيطرة على الاسواق التي يتم فيها تصريف منتجات الجزائر ، وعلى جميع وسائل النقل ، وهكذا يتصرف أسياذ الجزائر كما يحلو لهم بمصير الاقتصاد الجزائري ويوجهونه الوجهة التي تتفق مع مصالحهم .

وتعتبر زراعة الكروم هي الرأس مال الرئيسي للإنتاج الزراعي الذي تركز عليه موارد الثروة في الجزائر، وهذا ما مكن الاستعماريين من القيام بدور حاسم لدى المنظمات الاقتصادية والسياسية المحلية جعلهم متعادلين في هذا المجال مع أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين المقيمين في فرنسا ، ومن هنا يمكن ادراك الاختلاف الظاهر بين نزعتي السياسة الاقتصادية المفروضة على الجزائر ، وهما نزعة الانضمام التي يفرضها الرأس المال الفرنسي وتهدف الى تدعيم ارتباط الجزائر بفرنسا ، والنزعة «الاستغلالية» لكبار أصحاب الاملاك في الجزائر .

ومما يخفف شدة هذا الاختلاف من الوجهة العملية أن النزعة «الاستغلالية» تتناول في جوهرها الاقتصاد الداخلي ، والنظام الضرائبي والهيئات الادارية والسياسية في الجزائر بما يتفق مع مصلحة كبار أصحاب الاملاك الاوربيين ، بينما نزعة الانضمام الى فرنسا تنحصر في المبادلات الخارجية وفي التجارة بين فرنسا والجزائر .

والرأس المال الفرنسي - وهو الذي تملكه المؤسسات المقيمة في فرنسا - يسيطر مباشرة على الاملاك العقارية التي يملكها ، كما يسيطر على جزء من الانتاج الزراعي وعلى مجموع انتاج المنساجم وانتاج الطاقة وأهمها البترول ، وعلى مؤسسات الاشغال العمامة وكثير من صناعات التحويل والدوائر التجارية ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية ، كما أن المصارف المعروفة باسم المصارف

الجزائرية ليست في الواقع سوى خروج لمصارف فرنسا الكبرى ،
وهكذا نرى ان بنك الاتحاد الباريسي - ميرابو - يسيطر بواسطة
الشركة الجديدة الجزائرية للتسليف ، وأعمال البنوك - على الاقتصاد
الجزائري بصورة واسعة جدا ، ومن ذلك أن الشركة الجزائرية
القديمة المرتبطة بهذا البنك وتعتبر فرعاً بسيطاً منه تستثمر
وحدها ٦٦٠٠٠ هكتار من الاراضي ، كما يسيطر هذا البنك على
مرافق مختلفة بواسطة رجاله وفروعه ومساهماته المستترة المعقدة
فهو المسئول على شركة هامندا للفلين وغيرها ، وهي تستثمر مساحة
٥٠٠٠ هكتار من غابات أشجار الفلين ، وتمتد سيطرة هذا
المصرف الى مناجم الحديد وشركة النقل والوساطة التي تقوم بدور
هام في شئون النقل البحري والتجارة الخارجية ، وتسيطر جماعة
روتشيلد بصورة مباشرة على مناجم الرصاص والزنك ونقل الخمر
وشركات النقل البري وجزء من تجارة البترول .

وهكذا يسيطر بنك باريس وهولندا المرتبط ببنك الهند الصينية
على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية والكروم .

وتستثمر شركة الجنفواز اراضي مساحتها ١٥٠٠٠ هكتار في
نواحي ستيف . وكانت هذه الشركة تمتاز بطابعها الاقطاعي
وتتقاضى فوائد باهظة نسبتها ١٠٠٪ لقاء تسليفها على قيمة التقاوي
للمزارعين الجزائريين العاملين في اراضيها ، وقد اتهمت هذه الشركة
بأنها تعمل على تسخير العمال واستعبادهم ، وهذا ما ينطبق تقريبا
على جميع الشركات الكبرى وكبار اصحاب الاملاك من الاوروبيين ،
وهناك غير الذين ذكروا جماعات من المالكين يكملون تمثيل رأس
المال الفرنسي بالجزائر في الشركات الصناعية المختلفة التي كانت
سببا في نشوء الصراع بين الطبقة العاملة وبين مستثمريها من
المالكين الذين أصبحوا يعتبرون في الواقع سادة الجزائر .

ان رأس المال الزراعي منحصر في أيدي محدودة من الاسر التي

تؤلف جماعة أطلق عليها اسم « الاسياد المائة المستعمرون » فان هؤلاء الاسياد يملكون عدة آلاف من الهكتارات تشمل مزارع شاسعة من الكروم والمواالح والمزروعات الأخرى، وقد تخصص أحد الراسماليين ويدعى « جورج بلاشيت » فى زراعة الحلفاء، فهو يستثمر ٦٨٩.٠٠٠ هكتار من الاراضى التى تنازلت له عنها الحكومة لقاء ١٥ سنتيما يدفعها عن كل طن من الحلفاء وما زاد من المحصول عن ١٠٠ ألف طن يدفع عنه لخزانة الحكومة ٢٥ سنتيما ، مع أن طن الحلفاء كان يساوى ١٧.٥٠٠ فرنك فى عام ١٩٥٦ ، ولا ندهش بعد ذلك اذا لقب هذا الرجل « بملك الحلفاء »

ولما كان الانتاج الزراعى يتأثر بهطول الامطار وبتقلبات أسعار الاسواق العالمية التى تجعل تمويل المشروعات الزراعية نوعا من المجازفة عمد كبار أصحاب الاملاك الى توظيف أموالهم فى المناجم والتجارة ووسائل النقل والاعمال المالية والصرف ، ومن هؤلاء جماعة باستوس أصحاب المليارات المالكين لامتياز صناعة التبغ وتجاريتها ، وجماعة بورجو المساهمة فى مرافق مالية وصناعية عديدة ، ويضيق بنا المقام اذا أردنا ذكر أسماء جميع أصحاب الاملاك ورؤوس الاموال من المستعمرين المقيمين بالجزائر وما يملكونه من شركات ، وما يحتلون من مراكز كبيرة فى الدوائر الحكومية تساعدهم على استثمار أموالهم .

ويملك هؤلاء المستعمرون سلاح الصحافة الفعال ، فهم أصحاب أكبر الجرائد فى الجزائر ، ولهذا عمدت هذه الصحف منذ بداية الثورة الى توسيع شقة الخلاف وبث بذور التفرقة العنصرية بأقبح صورها ، ويكفى لاطهار فداحة السلب الذى يميز عليه هؤلاء المستعمرون أن نوضح بيان المبالغ الضخمة التى ربحتها شركاتهم فى سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ :

الأرباح بملايين الفرنكات

الشركات

سنة . سنة

١٩٥٤ ١٩٥٣

٢٨٤٤ ٣٤٠٤

٧٥٧ ٩١٢

٢٢٢ ١٧٨

٣٩٨ ٣٨٥

٣٥٥ ٣٤٤

٣٩٧ ٣٣٧

أونيزا

مقته الحديد

فوسفات قسطنطينه

باستوس

شركة التسليف الجزائرية

شركة فثين هامندا

وهذه المبالغ لا توضح الأرباح الحقيقية ، لأنها أقل من الواقع ، والأرباح المعترف بها من ٢٢ شركة ارتفعت من ٤٥٨ مليون فرنك في عام ١٩٤٧ إلى ٢٠٠٨ ملايين في عام ١٩٥٠ و ٥٩٨ في عام ١٩٥٢ . و ٧١٥٥ مليوناً في عام ١٩٥٤ ، وهؤلاء هم سادة الجزائر الحقيقيون الذين تستوحى منهم السياسة المتبعة منذ الحوادث الأخيرة التي بدأت في عام ١٩٥٤

الانتاج :

إن الانتاج الجزائري غير متوازن ، لأن العيب يكمن في طريقة توجيهه ، فالانتاج الزراعي يفوق كل انتاج ، وهو بنسبة ٣٥ أو ٤٠ ٪ من ايرادات البلاد بينما تعادل نسبة ايرادات الصناعات بما فيها المناجم والمباني والاشغال العامة نحو ٢٥ أو ٢٧ ٪ في الوقت الذي تبلغ فيه ايرادات هذه الصناعات في فرنسا ٥٠ ٪ من ايرادات العام .

ومما يجدر ذكره أن الانتاج الزراعي غير متوازن الى حد كبير ، الخطورة ، فالمستعمرون الاوروبيون يحصلون على ثلثي قيمة هذا الانتاج ، بينما لا يحصل القرويون الجزائريون الا على الثلث فقط ، وهم يؤلفون ٧٠ ٪ من أهالي الجزائر ، وكانت قيمة الانتاج عام ١٩٥٥ .

نحو ١٤٥ مليار فرنك خص منها المستعمرون ١٠٠ مليار، والجزائريين ٤٥ مليارا ، وهناك أيضا ٦٠٠٠ من كبار أصحاب الاراضى الاوربيين من ٢٢٠٠٠ مالك كان نصيبهم أكثر من نصف الايراد ، أى نحو ٨٠ مليارا من ١٤٥ مليارا قيمة مجموع الانتاج .

وينتج الاهالى الجزائريون الحبوب التى هى عادة الغذاء الاساسى ، وينتجون أيضا الزيت والتين ويملكون القسم الاكبر من قطعان الاغنام ، وأكثر هذا الانتاج يستهلك محليا ، بينما أصحاب الاراضى الاوربيون ينتجون قسما من الحبوب ويحتفظون بجميع المنتجات الزراعية الاخرى تقريبا لتصديرها للخارج كالخمور والموالح والفلين والحلفا وغيرها .

واذا قارنا بين انتاج الحبوب وانتاج الخمور نرى أن الكروم زادت مساحتها من ١٥٢٠٠ هكتار فى عام ١٩١٠ الى ٤٠٠٠٠ هكتار فى عام ١٩٣٥ ، بينما لم تتغير أبدا مساحة الاراضى المنزرعة حبوبا، فقد كانت هذه المساحة ٢٠٠٠٠ ر ٨٠٠ هكتار فى الفترة التى بين أعوام ١٨٨٥ و ١٨٩٤ وظلت على حالها الى الأعوام من ١٩٤٥-١٩٥٤ ، وهذا أمر خطير بالنسبة لازدياد عدد الاهالى الجزائريين .

ومن الخطورة أيضا نقص المحصول ، لان الاراضى التى كانت تزرع حبوبا تغيرت ، واستولى المستعمرون على المناطق الخصبة وزرعوا فيها الكروم ، واضطر القرويون الى الانتقال للجنوب وحرث الاراضى القاحلة ، وبهذه الطريقة حول المستعمرون ١٥٠٠٠ هكتار وزرعوها كروما بدل الحبوب .

ويملك المستعمرون الاوروبيون ٩٥ ٪ من اراضى الكروم ، وأكثرها ملك لكبار الاقطاعيين ، فقد أنتج ١٣ ٪ منهم ثلاثة أرباع كميات الخمور من محصول عام ١٩٥٤ وبلغ ١٤٥٠٠ ر ٥٠٠ هكتو لتر من ١٩٣٠٠ ر ٣٠٠ هكتو لتر ، هو مجموع الانتاج ، وقد انخفض انتاج الحبوب عما كان عليه فى السنوات السابقة فبعد أن كان يقدر

بـعشرين مليون قنطار بين أعوام ١٩٠٥ و ١٩١٤ أصبح ١٦ مليون قنطار في أعوام ١٩٤٥ و ١٩٥٤

وينسى الأوروبيون أن القروى المسلم لا يبذل جهدا حقيقيا في زراعة الأرض ، ولا يستعمل الأصول الفنية الحديثة ، وهذا مايجعل انتاج الأرض يهبط ، بينما الواقع يدل على أن أسباب هبوط الانتاج هي استيلاء الأوروبيين على الاراضى الخصبة ، واجبار أبناء البلاد على الرحيل الى الجنوب القاحل ، وإلى زرع الصحارى الجافة المجردة مع منع الوسائل الفنية والمالية عنه .

والنظام الاستعماري هو المسئول الاول عن هذا النقص ، لأن سياسة التسليف الزراعى تطبق بطريقة لا يستعيد منها الاهالى الجزائريون الا فى أضيق الحدود، ففي عام ١٩٥٣ كان اعتماد السلف الزراعية ٤٥/٨ مليار فرنك لاآجال قريبة لم يحصل منها القرويون الجزائريون الا على ٥/٥ مليار بواسطة بنك التسليف الزراعى ، كما حرموا من الحصول على أية سلفة بعيدة الاجل ، وهذا هو الحال أيضا فى تربية الاغنام ، فقد قذف المستعمرون برعاة المواشى الى الجنوب ، وحرموهم من مراعى الشمال الخصبة فى مناطق التسلف وغيرها ، واستولوا على منابع المياه . وبعد أن كان الرعاة يتنقلون بقطعانهم بين الشمال والجنوب وفقا لمقتضيات الفصول اضطروا الى الانزواء فى المناطق الجنوبية والاكنفاء بمجالات ضيقة ، وظهرت نتيجة ذلك فى هبوط عدد الاغنام التى كانت نحو ٢٠٠٠ر٨ رأس فى الفترة بين ١٨٧١ و ١٨٨٠ فأصبحت ٣٥٠ر٤ رأس فى الفترة بين أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٣

ويؤخذ مما تقدم أن الاهالى الجزائريين زاد عددهم أكثر من الضعف خلال ٥٠ سنة ، أى زاد من أربعة ملايين فى عام ١٩٠١ الى ٨٠٥٠٠ر٢٠٠٠ فى عام ١٩٥٤ ، بينما هبط انتاج الحبوب بنسبة ٢٠ ٪ وهبط كذلك عدد الاغنام الى نصف ما كان عليه قبل ٥٠ سنة وكانت للتوجيه الاستعماري نتائج سلبية بالنسبة لاهالى البلاد

فقد وضع العراقيون في سبيل العرب الرحل وتربيتهم للاغنام ، وأجبرهم على أن يتحضرروا فاضطروا الى الإقامة في مناطق غير صالحة للزراعة ولا لتربية المواشي ، فكان هذا التوجيه الاستعماري سميء العواقب ، لأنه ضمن بأسباب الإصلاح على الاراضي التي يقيم فيها العرب فضعف انتاجها وسامت معيشة أهاليها وأغراهم أصحاب الاموال من المستعمرين على التخلي عنها .

ويدعى المستعمرون أن جرم ازالة الغابات يقع على عاتق الاهالي الوطنيين مع أن العسكريين الفرنسيين كانوا اول العاملين على ازالتها لاسباب عسكرية يدعونها ، كما يشهد بذلك مؤرخوهم . ثم انهم باجبارهم القبائل على الانتقال للمناطق غير المنتجة اضطروا هذه القبائل الى ازالة بعض الغابات وتحويلها الى اراضي صالحة للزراعة والمراعى ، وكانت النتيجة كارثة ، فقد تم منذ ١٨٣٠ ازالة أكثر من مليون هكتار من الغابات ويزال ما يعادل ٤٠٠٠٠ هكتار كل عام من الغابات بسبب التفتت والتاكل .

واذا نظرنا الى الانتاج الصناعي كالمناجم والطاقة والمباني والاشغال العامة فانه لا يمثل كله سوى ١٥ ٪ من الانتاج القومي ، بينما هو يعادل في فرنسا ٣٥ ٪ ، فقد عمد الاستعمار من ناحية أخرى الى القضاء على الصناعة المهنية في المدن والقرى ، فكانت أرياف الجزائر تغزل وتنسج الملابس والخيام والسجاجيد ، ويتولى العمال في المدن صنع الجلود والوانى المعدنية والخرف وغيرها ، وعمل الاستعمار أيضا على استيراد الادوات المصنوعة في الخارج من الاصناف الرديئة والرخيصة فقضت على المنتجات المحلية ، بل قضت على كل المهن تقريبا .

ومما يجدر ذكره أيضا أن مصنع النسيج في وهران أقفل أبوابه عام ١٩٥٤ وألقى الى الشارع ألفا وخمسمائة من العمال ارضاء لكبار أصحاب المصانع الفرنسيين ، ومنذ الحرب العالمية الأخيرة ازداد

الاقبال على استخراج المعادن الاستراتيجية ولكنها كلها صدرت للخارج فلم يستفد منها الا المستعمرون ، ولا يستهلك في الجزائر سوى الفحم الحجري المستخرج من مناجم كنادسا كولومب بيشار ويبلغ انتاجه ٣٠٠٠ رطل في السنة تسد ثلث حاجة البلاد .
واليك بيان انتاج المعادن بالوف الاطنان :

المعدن	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٥٤
الحديد	٢٩٤٠	٢٥٧٣	٢٩٢٣
الرصاص	٦	٢٤	١٥
الزنك	١٠	١٦	٥٠
الفوسفات	٥٠٠	٦٨٥	٧٥٨

التجارة الخارجية

يخضع سوق الجزائر لنظام حماية جمركية تهدف الى منح احتكار حقيقي لاصحاب رؤوس الاموال الفرنسيين والى كبار المستعمرين في الجزائر . ونظام الحماية على هذا النمط لا يستفيد منه الا مصدرو السلع في فرنسا للجزائر ، كما يستفيد منه مصدور الانتاج من الجزائر لفرنسا ، وكل هذا لمصلحة رأس المال الفرنسي .

يضاف الى ما تقدم أن احتكار النقل البحري يجعل شركات الملاحة الفرنسية محتكرة تقريبا لمجموع حركة النقل البحري بين فرنسا والجزائر ، ويجعل من الجزائر موثلا خصوصيا للاستعمار الفرنسي ، وهذا النظام يعود بفوائد وفيرة على فرنسا ، لانها تسيطر بموجبه على ٧٥ ٪ من قيمة التجارة في الجزائر .

واليك جدولا بالصادرات والواردات بين فرنسا والجزائر :

المتبادل	١٩٣٨	١٩٥٤	١٩٥٦
	٪	٪	٪
واردات من فرنسا	٧٥	٧٩	٧٨
صادرات الى فرنسا	٨٣	٧٢	٧٦

وفي عام ١٩٥٤ كانت الجزائر معتبرة أكبر عميل و ثالث مورد لفرنسا بين جميع البلاد ، ولا تزال محتفظة بهذا المركز على الرغم من حرب التحرير الحالية . والتبادل التجاري بين فرنسا والجزائر ذو طابع استعماري صرف ، لأن الجزائر تستورد من فرنسا المواد المصنوعة وتصدر اليها المواد الخام ومنتجات الزراعة .

والمشكلة الكبرى هي الناحية التي تستفيد من هذا التبادل ، فالدعاية الحكومية توهم الناس بأن هذا التبادل يعود فائدته على الشعب الفرنسي والجزائري معاً والواقع هو عكس ذلك كما أوضحته اللجنة الفرعية الاقتصادية لفرنسا وما وراء البحار التي ظهر من دراستها لنظام الحماية التجارية المفروض على الجزائر أن المستهلك الجزائري دفع زيادة في أسعار المواد التي استوردها عام ١٩٥٤ مقدارها ٣٢ مليارا ، وفي نفس هذه المدة دفع المستهلك الفرنسي في فرنسا ٢٨ مليارا زيادة في أسعار المواد المستوردة من الجزائر ، وبمعنى أوضح يكون جماعة المالكين المحتكرين للتصدير والاستيراد هم الوحيدون الذين يستفيدون من الجانبين على حساب المستهلك في البلدين ، عدا المكاسب التي تجنيها شركات الملاحة الفرنسية المحتكرة لوسائل النقل . وارتباط الجزائر بفرنسا استعماريا أدى الى ظهور عجز مستمر في ميزان الجزائر التجاري لعدم التكافؤ ، وقد بلغ هذا العجز ٧٨ مليارا في عام ١٩٥٤ ، وقد صرح السناتور بليكن بقوله : اذا كانت الجزائر تعتبر أكبر عميل لفرنسا فانها ليست بأحسن عميل ، فهي في الواقع عميل له وضع خاص ، لانه يدفع ثمن ما يشتريه من المال الذي يحصل عليه من البائع باعتباره قروضا ومخصصات سوق نوضح مواردها ومصيرها .

ولا يفوتنا ان نقرر ان تحسن التجارة بين فرنسا والجزائر منذ عام ١٩٥٤ مصدره النفقات الاستثنائية التي يسببها وجود جيش فرنسي عظيم في الجزائر ، وقد سبق أن شوهه مثل هذا الوضع أثناء

وجود الجيش الفرنسي المحارب في الهند الصينية ، فلما عاد السلام الى ربوع قتنا تدهورت الحالة وكان رد الفعل اقرب الى كارثة اقتصادية عامة ، وهذا ما يخشى حدوثه في الجزائر عندما يوضع حد للحرب الحالية .

ومما يجدر ذكره أن وجود نحو نصف مليون جندي في الجزائر جعل الطلب يزداد على الخمور والتبغ والاعذية المحفوظة فقط ، وعم الكساد بقية الاصناف كالأثاث بأنواعه والآلات وتوابعها وبنوع خاص الجرارات والمحاريث الزراعية التي وقف بيعها بتاتا .

توظيف الاموال والتصنيع

الاستعمار الفرنسي يوظف في الجزائر رهوس أموال فرنسية أكثر من أي مستعمرة أخرى ، ولكن على الرغم من ذلك فإن مجموع هذه الاموال لا يزال ضئيلا نسبيا أسوة بالاموال المستغلة في كل بلد متخلف .

واذا قارنا رهوس الاموال الموظفة في فرنسا في عام ١٩٥٤ بمثلها الموظفة في الجزائر اتضح ان نسبة ما يخص كل فرد في فرنسا ٥٠.٠٠٠ فرنك ، بينما لا يخص كل فرد في الجزائر سوى ٩٤٠٠ فرنك ، هذا مع ملاحظة ان رهوس الاموال الفرنسية الموظفة في الجزائر موجهة توجيهها له مغزاء ، فبعضها يستعمل للمضاربة في مشرى المباني ، ذات الايراد وما يماثلها ، والباقي يستخدم في تحسين وسائل الانتاج العصرية بالاراضي التي يملكها المستعمرون ، وفي بناء الموانئ لتسهيل تجارة الاستعمار ، وفي زيادة انتاج المناجم والبتروول والمواصلات العسكرية برا وجوا ، وهكذا نرى أنه لم ينفق أي مبلغ لاقامة صناعة أساسية في الجزائر تتيح لها تقييم جميع مواردها الطبيعية .

وقد عمدت الدعاية الفرنسية الى الاشادة بعمل فرنسا العظيم

فى الجزائر وانشائها الطرق والسكك الحديدية والسدود والمدارس والمستشفيات ، وسنبحث بصفة خاصة النتائج الاجتماعية التى نجمت عن هذه الاعمال خصوصا ما تم تحقيقه فى نواحي التعليم والصحة العامة . أجل لقد أنشأت فرنسا منذ فتح الجزائر طرق مواصلات حديثة ، ولكن شبكات الطرق وسكك الحديد لا تفى بالغرض المطلوب منها، لان أكثرها أقيم وفقا للضروريات العسكرية ولما تقتضيه الحروب المتوالية .

ويلاحظ أن هذه الشبكات كثيرة جدا فى المناطق الاوروبية ، بينمابقى أهالى البلاد فى شبه عزلة بسبب نقص وسائل المواصلات . ونضرب مثلا على ذلك ما عاناه سكان بنى راشد على أثر زلزال « أورليانس فيل » لان وسائل الاسعاف لم تصل اليهم الا بعد أيام طويلة لعدم وجود طريق يصل الى بلدتهم ، ويمكن أن يقال مثل ذلك عن السكك الحديدية ، وبالقاء نظرة على الخريطة يتضح الدور الذى تقوم به هذه السكك التى لا تتصل بجميع نواحي البلاد ، بل تكتفى بأنها صلة وصل بين مراكز الانتاج الزراعى أو المناجم وبين موانئ التصدير . وأكثر هذه السكك أقامتها شركات خاصة لمساعدة الحكومة بطريقة أسفرت عن فضائح مشينة إذ ذاك ، وهكذا كانت أيضا سياسة بناء السدود : ففى الجزائر ١٢ سدا تم بناؤها لرى أراضى المستعمرين ، وتستطيع هذه السدود رى ١٤٨٠٠٠ هكتار من الأراضى ولكنها حتى عام ١٩٥٦ لم تكن تروى سوى ٤٣٠٠٠ هكتار ، وفى الوقت الذى يملك فيه الأوروبيون ٨٠ ٪ من الأراضى لا تزيد المساحات التى يملكها أهالى البلاد عن ربع الأرض المروية بهذه المناطق ، وعلى هذا المنوال يحرم أهالى البلاد من أهم موارد المياه فى بلادهم .

وقد يقال ان الطاقة المائية تستخدم فى انتاج الطاقة الكهربائية . إلا أن الواقع يدل على أن الطاقة المائية لا تنتج سوى ٣٠ ٪ من الطاقة

الكهربائية المستهلكة ، وكان استهلاك الكهرباء في عام ١٩٥٥ بنسبة ٨٠ كيلوات للشخص الواحد في الجزائر ، بينما ترتفع هذه النسبة في فرنسا الى ١١٥٠ كيلوات للفرد .

ويجب ألا نندهش من عدم حركة التصنيع في الجزائر ، لأن عدم التصنيع كان يسير وفقا لخطة مبيتة لا تسهل الوسائل التي تتيح منافسة البلد المستعمر ، والصناعات التي يملكها الفرنسيون من ناحية أخرى تستخدم ٣٠٥٠٠٠ من العمال ، بينما أهالي البلاد لا يستخدمون في صناعاتهم سوى ٢٣٠٠٠ عامل ، وكانت الجزائر تستطيع التوسع في التصنيع الى مدى بعيد اذا ازدادت الاموال الموظفة وأحسن توجيهها ولكن الرأسماليين المسيطرين على انتاج الجزائر لا يوظفون في البلاد سوى جزء من رأسمالهم ويستولون على المكاسب، ولا يبالون الا بتحسين وسائل الربح وزيادة ايراداتهم .

الفصل السابع

النتائج الاجتماعية ومستوى المعيشة

يؤخذ من أرقام الإحصاءات التي وضعتها لجنة ماسيتيول في تقريرها أن أكثر من ستة ملايين من القرويين الجزائريين ينقص إيرادهم السنوي عن ٢٠.٠٠٠ فرنك (أقل من عشرين جنيها مصريا في السنة) ، ويقال مثل هذا القول عن عدد كبير من الجزائريين سكان المدن ، وقد اعترفت الدوائر الدولية بأن مستوى المعيشة في الجزائر هو أخط مستوى في العالم بأسره ، وهذا الاعتراف الرسمي يكذب كل ما يدعيه الفرنسيون ، وينفي أكاذيبهم التي ينشرونها عن حسنات الاستعمار الفرنسي .

وهذا ما حمل عددا كبيرا من أهالي القرى على الهجرة إلى المدن الكبيرة للقيام بأخط الأعمال التي لا تكاد تكسبهم ما يسدون به رمقهم ، كما اضطر كثير من الجزائريين للرحيل إلى فرنسا للعمل في المناجم والمباني والمصانع وغيرها من الأعمال اليدوية والمهنة ، وقد بلغ عددهم نحو نصف مليون ، ويعمل أكثرهم في باريس وفي منطقة ليون ومرسيليا ، ومن فرنسا يرسلون إلى أسرهم في الجزائر المساعدات التي تساعد على الحياة ولا يزيد معدلها في العام عن ٢٣ جنيها لكل فرد في الجزائر ، وهو مبلغ لا يكاد يسد الرمق ويحول دون الموت ونجم عن هذا الفقر وسوء التغذية وقذارة المسكن أو المأوى انتشار أمراض كثيرة أهمها مرض السل . وقد جاء في تقرير أحد كبار الأطباء أن عدد الذين يموتون بالسل من الجزائريين يزيد خمسة أضعاف عما يموتون به من الفرنسيين

ويبلغ عدد المصابين بالسل في الجزائر نحو ٤٠.٠٠٠ شخص ، بينما لا يزيد عدد المرضى به في فرنسا عن ربع هذا العدد ، وبينما

نرى ان في فرنسا ١٩٥ مصححا ومستشفى للمسـل لا يوجد في الجزائر كلها سوى خمسة مصحات ، واذا قارنا بين عدد الوفيات تبين ان نسبة الوفيات بين الاهالى الاوروبيين هي ١٠٦ لكل ١٠٠٠٠ شخص و بين الاهالى الجزائريين ١٩٤ لكل ١٠٠٠٠ شخص ، اما وفيات الاطفال فهي ٤٠ لكل ١٠٠٠ طفل من المواليد الاوروبيين و ١٦٧ لكل ٢٠٠٠ من المواليد الجزائريين .

ويتبجح الاستعماريون بأعمالهم المجيدة في الجزائر ويدللون بذلك على الزيادة المطردة في عدد السكان من الجزائريين، ولكن الاحصاءات العالمية تدل بوضوح على أن ازدياد عدد السكان ليس دليلا على رقى الامم وتقدمها ، بل يدل أحيانا على العكس .

غير أن تقدم الامم يقاس بنسبة متوسط عمر الفرد فيها ، فهذا المتوسط لا يزيد على ٢٠ عاما للفرد في الجزائر لاكثر من نصف سكانها ، في حين أن ٥ ٪ فقط يبلغ متوسط عمرهم ٦٠ سنة

أثر الاستعمار في الثقافة والدين

كانت العلوم مزدهرة نسبيا قبل دخول الفرنسيين الجزائر عام ١٨٣٠ ، وعلى الرغم من تخلف العرب في مجال الحضارة فإن الميل للعلم والمعرفة كان متأصلا في النفوس ، وكان في الجزائر عدد كبير من رجال الادب يتمتعون بقسط وافر من الاعتبار لدى المجتمع ، وكانت التفرقة العنصرية تبدو في أبرز مظاهرها بمجال التعليم . ودل التقويم العام في الجزائر لعام ١٩٥٤ على أن عدد التلاميذ الذين تم تسجيلهم للعام الدراسي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ كان ١١٠٠٠٠ تلميذ من أصل أوروبى ، و ٢٩٣٠٠٠ تلميذ من الجزائريين .

ويؤخذ من احصاء هذا العام أن عدد الناشئين الجزائريين الذين في سن التعليم (من ٦ الى ١٤ عاما) كان نحو مليونين ، وفي الوقت

الذى تبلغ فيه نسبة الناشئين الاوربيين ٨٥ ٪ لم تكن تزيد نسبة الجزائريين عن ١٥ ٪

وطالما استنكرت هيئة التعليم فى الجزائر قلة الجهود المبذولة لانقاص عدد الاولاد الجزائريين الذين لا يجدون مقاعد فى المدارس ، ولكن صيحتها ذهبت أدراج الرياح ، وقد خفضت الحكومة الاعتمادات المدرسية ٤٦٦ مليون فرنك فى عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٥ ، واعترفت بكل وقاحة بعجزها عن حل هذه المشكلة مدعية كما صرحت بذلك مجلة « الجزائر » - أن تعليم مليونى تلميذ فى المدارس عمل لا يمكن تحقيقه لان انشاء مدارس تكفى هذا العدد يمتص ميزانية البلاد بأسرها ، ويتكلف أكثر من ١٠٠ مليار فرنك ، فضلا عما يترتب عليه من تدبير مرتبات ٤٠٠٠ مدرس اضافى .

وقد فات مسيو لاکوست أنه بهذه الحجج التى يقدمها يعترف ضمنا بعدم كفاية المدارس ، وينقص عدد المدرسين ولكنه لا يوضح الاسباب الحقيقية لضيق الميزانية الذى تعود أسبابه الأساسية الى سوء النظام الاستعماري ، وتبدو التفرقة العنصرية بأجلى مظاهرها فى معاهد التعليم الثانوى والتعليم العالى ، اذ تتراوح نسبة الطلبة الجزائريين بين ١٠ و ٢٠ ٪ فقط

وقد صرح جانسوت فى أحد تقاريره عن جامعة الجزائر فقال : ان قبول الطلبة الجزائريين المسلمين فى الجامعة هو شر لا بد منه ، فانهم رغم تمكينهم من جميع المواد فانهم يعيشون على هامش الحياة الدراسية لانهم بين منهوذين رفقاءه ، أو منهوذين من المدرسين .

ويبدو من هذا التقرير أن الجامعة تدأب على بذور بذور التفرقة العنصرية بشكل واضح ، لأن الاستبداد الثقافى لم يكن يكفيه ترك الجزائريين يتخبطون فى ظلمات الجهل ، بل كان يعمل أيضا على محو الشخصية الجزائرية بجميع الوسائل ، فكان يعمل على وضع ستار كثيف على ماضى الجزائر ويلقى فى روع الجيل الجديد أن هذه البلاد

كانت بدائية يطمس الجهل عقولها قبل دخول الفرنسيين وأن اللغة العربية كانت تعتبر لغة أجنبية تدرس على هذا الأساس ويمنع تدريسها في أغلب الأحيان ، ولكن هيئة كبار العلماء المسلمين توصلت الى تأسيس ٣٠٠ مدرسة للثقافة العربية التقليدية ، فدأبت الحكومة على محاربة هذه المدارس باقفالها لا وهي الاسباب ، ووضع مدرسيها تحت مراقبة البوليس أو اعتقالهم ومنع المخصصات عن أسرهم وعن الاسر التي ترسل اولادها الى هذه المدارس ، وقد أقفلت أبواب جميع هذه المدارس تقريبا على أثر الحوادث الاخيرة ، ويبدو هذا الاستبداد والعسف الثقافي في العمل على خنق كل مظاهرة أدبية أو فنية ذات صبغة قومية ، فانه قد حظر على أشهر الكتاب الجزائريين إصدار مؤلفاتهم باللغة العربية ، ويجب عليهم إصدارها في فرنسا باللغة الفرنسية .

ومحو الشخصية الجزائرية الدينية يسير على نفس الوتيرة التي سار عليها الاستبداد الثقافي ، وعلى الرغم من الاتفاق المبرم عام ١٨٣٠ مع الجنرال بورمون الذي تعهد الفاتحون فيه باحترام الديانة الإسلامية ومؤسساتها فإن كثيرا من المساجد حولت الى كاتدرائيات وكنائس وخاصة في مدينتي الجزائر وقسطنطينة .

وعلى الرغم من القانون الذي يجعل الأديان مستقلة عن الدولة فإن الدين الاسلامي يخضع لوصاية المستعمرين ، لان الحكومة هي التي تختار رجال الفتوى والائمة وتحدد مرتباتهم وتحرم المسلمين حتى من حرية اختيار رجال الدين . ومع أن النظام الاخير الذي أعلن في الجزائر عام ١٩٤٧ عين لجانا خاصة لشئون المسلمين فإن هذه اللجان مؤلفة من بعض صنائع المستعمرين وأذنابهم ولا يملك الجزائريون من أمرها شيئا ، وتتدخل في شئون الدين بما لا يتفق أبدا وأصول الشريعة الإسلامية .

التعسف السياسى

منذ الحرب العالمية الثانية الى الثورة الاخيرة

فى عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ أصدرت لجنة التحرير الوطنى الفرنسية والحكومة المؤقتة قوانين أجرت بموجبها بعض الاصلاح على نظام الحكم فى الجزائر ولكنها لم تمس المشكلة فى صميمها ، وعلى الرغم من هذه الاصلاحات الضئيلة الاثر فان هذه الفترة تعتبر صفحة سوداء فى تاريخ الجزائر بسبب الحوادث الخطيرة التى نشبت فى قسطنطينة فى شهر مايو عام ١٩٤٥

لقد ساهم الشعب الجزائرى فى القضاء على الفاشية الالمانية والايطالية خلال الحرب العالمية الثانية ، ووثق بمواعيد الحلفاء فى وضع حد للاستعباد الاستعمارى بعد الفوز بالنصر ، وأخذ يعرب عن أمانيه بحرارة ، وألفت منظمات سياسية جديدة لها مطالب لم تقبلور ولكنها مطبوعة بطابع القومية ، وكان هذا التطور مثار قلق عظيم للاستعمار الذى لم يجزؤ على الاعتراض المكشوف بسبب موجة الديموقراطية الطاغية فى جميع أنحاء العالم على أثر انتصار الحلفاء ، ولكن المستعمرين الجزائريين كانوا من أشد أنصار ومؤيدى بقاء نير الوصاية الاستعمارية مثقلا أعناق الجزائريين ، واغتتم دعاة الاستعمار قيام المظاهرات على أثر انتصار ٨ مايو عام ١٩٤٥ وعملوا على قلب هذه المظاهرات الى أعمال استفزازية تدخلت فيها الحكومة وأدت الى حوادث دامية طبعت أحيانا بطابع التفرقة والبغضاء العنصرية .

واتخذت الحكومة من هذه الحوادث ذريعة للقيام بأعمال قمع عنيف اشتركت فيه القوات المسلحة والعمرين ورجال « بيسان » الذين تحولوا الى منظمات تعمل للمحافظة على الامن .

وقام الطراد الفرنسى دوجوى تروان بقصف السواحل بقنابل

مدافعه للفتك بالاهالي العزل ، ونفذ الاعلام دون محاكمة في عدد كبير من الاهالي ، وأحرقت القرى وكانت ضحايا هذه المجزرة نحو ٤٠٠٠ قتيل

ورفضت حكومة الجزائر الضالعة مع هيئة الاستعمار ايفاد لجنة تحقيق عينتها الجمعية التشريعية في باريس ، فعملت هذه الجمعية الى اصدار العفو العام عن ٥٠٠٠ جزائري كانوا قد اعتقلوا على اثر هذه الحوادث الدامية ولزمت الحكومة الصمت المطلق ازاء هذه الحوادث وألقت عليها ستارا كثيفا من الكتمان .

وفي ٢٠ سبتمبر عام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية التأسيسية الثانية قانون الجزائر الجديد الذي أعلن أن الجزائر هي مجموعة من الولايات لها شخصيتها المدنية واستقلالها المالي ونظامها الخاص ، وهذا النص يعترف ضمنا بأن الجزائر ليست فرنسية واستند هذا القانون الى مبادئ ديموقراطية لم يتم تطبيقها مطلقا . واعتبر جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين بصرف النظر عن أحوالهم الشخصية أي أنهم خاضعون للقوانين الفرنسية ، ولكن هذا المبدأ طبق بطريقة عكسية على الرغم من نص القانون الصريح القائل بضمان استقلال الشريعة الاسلامية ، ووعد القانون بتنظيم تعليم اللغة العربية تعليما يشمل جميع الدرجات ، ولم ينفذ من هذه الوعود شيء ، وتم تأليف هيئات جديدة محلية لا تتفق مع آماني الاهالي القومية ومطالبهم الديموقراطية ، ووضعوا قانونا جديدا للانتخابات على درجتين ، ولكنهم كانوا دائما يعمدون الى تزيف الانتخابات وتزويرها بجميع ما لديهم من الوسائل حتى أن كلمة الانتخابات على الطريقة الجزائرية ، أصبحت في فرنسا وغيرها من البلاد دليلا على تدخل الحكومة في التزييف والتزوير .

وكان من نتائج هذه الانتخابات الزائفة أنه في مارس ١٩٤٩ نال أنصار الحكومة ٢١٠٢ صوت من ٢١٠٧ ناخبا في عين باسهم

و ١١٥٤ صوتا من ١١٥٤ ناخبا في بئر ربالو ، و ٥٧١٧ صوتا من ٥٧١٧ ناخبا في اورليانسفيل ، واثناء انتخاب الجمعية الاولى الجزائرية اعتقلت الحكومة من بين ٦٠ مرشحا ٣٨ من أعضاء « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » قبل بداية الاقتراع ، ولم كتورع السلطات عن اراقة الدماء في بعض الدوائر لكي تضمن الفوز لانصارها . و أمام فساد هذا النظام طلب الحزب الشيوعي الجزائري الغاء الجمعية الجزائرية في عام ١٩٥٢ و الغاء هذا النظام الذي يقضى بانشائها .

و ظهر من الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي عملت على طمس الحريات الديمقراطية و الغائها رد فعل واضح فمنعت الاجتماعات العامة ، و صادرت الصحف و منعت صدورها ، و تولي البوليس و القضاء القيام بأعمال قمع منظمة ضد أمانى الشعب و مطالبه ، و كانت الحكومة « تطبخ » مؤامرات سياسية مزعومة تتخذها ذريعة لفرض عقوبات قاسية ضد مئات من الوطنيين الجزائريين . و في عام ١٩٥١ صدرت أحكام ضد ٢٥١ من الوطنيين لاسباب سياسية ، و كان المتهمون يصرحون في المحاكم بما عانوه من الاضطهاد و التعذيب اثناء التحقيق ، و في اثناء هذه الفترة صدرت الاحكام ضد الزعماء الجزائريين و منهم : العربي البوهلي سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري ، و احمد مزرنا رئيس « حركة انتصار الحريات » ، و فرحات عباس سكرتير الاتحاد الديمقراطي ، و حكم بالنفي على الزعيم مصالى الحاج .

اقرار الامن و الاصلاح

في أول نوفمبر عام ١٩٥٤ اذاعت الحكومة الجزائرية بلاغا جاء فيه :

« في الليلة الماضية وقعت في أنحاء مختلفة من البلاد وخاصة في منطقة قسطنطينة وجبال أوراس ٣٠ حادثة اغتيال ارتكبتها جماعات صغيرة من الارهابيين »

وكانت هذه الحوادث هي النذير ببدء ما يمكن تسميته « بحرب الجزائر »

لقد بدأ الشعب الجزائري كفاحه المسلح واتسع نطاق هذا الكفاح حتى شمل البلاد بأسرها واشترك فيه عشرات الألوف من الجزائريين على اختلاف أصولهم وآرائهم وساندهم الشعب الجزائري بأسره ، وأعلنت المنظمات التي تدير هذه الحركة أن الغاية منها هي الحصول على استقلال الجزائر ، وكانت هذه هي المرة الاولى التي يبرز فيها بقوة وعزم اجماع الشعب الجزائري على هذا العمل القومي .

وامام هذه الحالة باشر رجال السلطة الفرنسيون الاستعداد لعمل عسكري واسع النطاق ليحاولوا قمع ما سموه بالتمرد وارتفع عدد القوات الفرنسية في الجزائر من ٨٠ ألف جندي في عام ١٩٥٧ الى ٥٠٠ر٠٠٠ جندي في عام ١٩٥٧ ولم يسبق في تاريخ فرنسا الاستعماري أن جردت حملة استعمارية بهذه الضخامة، وهذه الحرب حديثة ، ونحن نشاهد وقائعها بأنفسنا ولذلك نكتفي بذكر بعض مظاهرها ومراحلها السياسية وتصرفات فرنسا في اقرار الامن واتباعها نفس الطرق المعروفة لدى الاستعماريين لكي تزداد نتائجها خطورة كلما طال أمد الحرب .

لقد بدأت العمليات الحربية منذ شهر نوفمبر ١٩٥٤ وكان مندريس فرانس رئيسا لوزراء فرنسا ، وفرنسوا ميتران وزيرا للداخلية ، وفي ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ألقت الطائرات الفرنسية قنابلها على قري جبل أوراس التي اعتبرتها بؤرة الثورة وألقت منشورات تتضمن ما يلي :

« سوف تنزل الكارثة قريبا على رموس المتمردين ثم يسود السلام الفرنسي »

وفي عام ١٩٥٥ تولى ادجار فور رئاسة الوزارة الفرنسية وأعلنت حالة الطوارئ ، وعمل جاك سوستيل على تطبيق التدابير الخاصة بحالة الطوارئ بكل ما أوتى من عزم واجتهاد ، وقانون الطوارئ يلغى شرعية الحقوق الدستورية ، ويولي الجيش والحكومة سلطات استثنائية بالجزائر ، ولهذا ألغيت جميع منظمات الحركة الوطنية وأحزابها واضطرت كلها الى العمل في الخفاء ، وزالت جميع مظاهر الحريات العامة ، وفرضت الرقابة رسميا على الصحف ، ونفى كثيرون من الديموقراطيين الى الخارج ، وبدأ الناس يتحدثون عن فرق التعذيب ، وضائق السجون والمعتقلات بالمشبهوهين ، واعتقل كثيرون من الاوروبيين المؤيدين للحركة الوطنية ، كما اعتقل كل من وجهت اليه شبهة الاشتراك في الكفاح المسلح ، وعومل الجميع معاملة المجرمين العاديين ، وكانت المحاكم تغص بالمتهمين وتصدر أحكامها بالجملة وبعض أحكامها الاعدام .

ولكن الكفاح المسلح لم يضعف ، بل على العكس زاد نطاقه اتساعا ، واتخذ طابع الحرب الحقيقية ، وتوالت الاعمال الحربية يوميا ، واندلعت نيران الكفاح بجميع أرجاء الجزائر بصورة متقطعة ، ولكنها كانت كلها عنيفة ، قاسية ، دامية ، ليس للرحمة فيها مجال ، واتسعت الشقة بين الجانبين المتحاربين على أثر أعمال التخريب والتدمير واحرقى العرب والاشتبكات والاعمال الانتقامية التي كان يقوم بها الفرنسيون والحملات التأديبية ضد الاهالي العزل الذين كانوا يعتبرون شركاء متواطئين مع الثوار .

وعلى أثر الانتخابات التي جرت في فرنسا يوم ٢ يناير عام ١٩٥٦ وقيام حكومة اشتراكية ، جاء دجى موليه الى الجزائر وتم استدعاء سوستيل الى فرنسا وحل محله الجنرال كاترو ، فاعتبر غلاة المستعمرين هذه الحركة دليلا على تغيير في سياسة فرنسا نحو الجزائر ، وقاموا بمظاهرات عنيفة ضد دجى موليه اتخذت طابع الفاشية ، فعاد دجى موليه الى فرنسا وأعلن ادانة هذه المظاهرات

العنيفة ، ووصف القائمين بها بأنهم أقلية من أصحاب الاملاك والاراضي الذين يدافعون عن مصالحهم الخاصة ومراكزهم السياسية التي لا يمكن أن تمت الى فرنسا بصلة ، وعلى الرغم من ذلك فقد عمد جى موليه الى ترضيتهم بتعيينه روبير لاكوست حاكما عاما للجزائر بدل الجنرال كاترو ، فطلب لاكوست منحه ، سلطات خاصة ، ليتمكن من الاسراع فى ايجاد حل سلمي ، وأكد ضرورة الاعتراف « بشخصية الجزائر » وربط فرنسا بالجزائر باتفاقات مقبولة وبموجب مفاوضات ، وأعلن جاك دوكلو فى باريس أن الحزب الشيوعى الفرنسى يرى أن على الحكومة أن تبدأ المفاوضات مع المحاربين الجزائريين ، ودعا الى التفاهم بين العمال وطبقات الشعب وقال ان « السلطات الخاصة » لازمة لاقرار السلام واجبار كبار أصحاب الاملاك فى الجزائر على العدول عن امتيازاتهم ، ثم قال ان هذه السلطات تقوم أيضا على اتخاذ تدابير عسكرية لا يوافق عليها الحزب الشيوعى ، وان السعى الى ايجاد حل بالقوة سعى فاشل . وقد ظهرت آثار فشله فى فيتنام ومراكش وتونس ، ولكن السلطات الخاصة منحت لروبير لاكوست يوم ١٢ مارس وظهرت نيته السيئة باستعمال هذه السلطات بطريقة مخالفة لتصريحات جى موليه . وفى كتذه الاثناء كان كبار الجزائريين حتى الذين كانوا من صنائع الحكومة الفرنسية وموظفيها قد أعلنوا تأييدهم للثورة وتضامنهم مع المحاربين ، وكان عملهم هذا أعظم دليل على قوة الحركة القومية ، فعمد لاكوست الى حل الجمعية الجزائرية يوم ١٢ ابريل عام ١٩٥٦ وأعلن « مناطق محرمة » لاماكن كثيرة أصبحت تحت رحمة الجيش . . . وتضاعف عدد القوات المسلحة الفرنسية ، وتم استدعاء الاحتياطى ، وانتشرت أعمال القمع بأفضع صنورها ، وعمت الفوضى الهيئات القضائية التى أصبحت كأنها لم تكن ، وظهرت هيئات خاصة ومنها وحدات جنود المظلات التى خولت سلطة اعتقال المشبوهين واستجوابهم ومعاقبتهم كما يحلو لها دون أى اشراف .

فزادت أعمال الانتقام والتعطش الى اراقة الدماء كما زادت احكام الاعدام لا وهي الاسباب وأهونها ، وعلى هذه الحال سارت أعمال اقرار السلام وبهذا الوضع الذي يسود فيه الدمار والقتل كانت الحكومة تزعم أنها قادرة على ايجاد حل سياسى للمشكلة باصدارها عددا من المراسيم .

ولكن شعور الكراهية الذى أذكته المعارك الحربية فى نفوس الجزائريين لم يعد يرضى بما تمنحه فرنسا أو تجود به من الانظمة ، وأصبح من حق الشعب الجزائري أن يحدد بنفسه ما يناسبه ، ولذلك آلت الى الفشل كل محاولة للاصلاح يقترحها جانب واحد . ومن أمثلة هذه المراسيم مرسوم الاصلاح الزراعى الخاص باعادة توزيع الاراضى على الاسر الفقيرة ، فقد ثبت بعد البحث أن مساحة الارض المروية التى تقرر توزيعها تبلغ ٤٠٠٠٠ هكتار لا تكفى لعشرة آلاف أسرة أو عشرين ألف أسرة اذا وزعت بمعدل هكتارين أو ثلاثة لكل أسرة ، بينما المشكلة تستدعى توزيع مساحات من الاراضى للمليون أسرة فقيرة ، واتجهت النية الى شراء اراضى الشركة الجزائرية والشركة الجنفوازية ، وكانت هاتان الشركتان قد حصلتا على هذه الاراضى مجانا بموجب تنازل رسمى ، فطلبت الشركة الجزائرية ٧٥٠٠٠ فرنك ثمنا للهكتار ، وطلبت الشركة الجنفوازية ٨٠٠٠٠ فرنك تدفع على آجال بفائدة ٦ ٪ ، وأمام هذه الاثمان الباهظة ارتفعت بسرعة قيمة أسهم الشركتين فى بورصة باريس .

ومن هذه الاصلاحات تقسيم الجزائر الى ١٢ مقاطعة محددة المعالم بطريقة تجعل المناطق المركزة فيها الجاليات الاوروبية مناطق خاصة تسود فيها التفرقة العنصرية كما هو الحال فى افريقيا الجنوبية .

وهكذا يبقى المواطنون الجزائريون بعيدين عن المناطق الخصبة ، وعلى هذا الحال كانت الاصلاحات تصدر من جانب واحد ، وتعمل على صيانة حقوق ومصالح هذا الجانب فقط .

الفصل الثامن

الشعب الجزائري والحركة الوطنية

ينقسم الشعب الجزائري الى مجموعتين رئيسيتين هما : الاهالي العرب والبربر من سلالة سكان الجزائر قبل الفتح الفرنسي ، والاهالي الذين هم من اصل اوروبي من سلالة المستعمرين ، وتختلف هاتان المجموعتان اختلافا كبيرا من وجهة العدد وتزداد شقة هذا الاختلاف بصورة مطردة . والبيان التالي للاحصائيات الرسمية خير دليل على ذلك :

السنة	أوروبيون	مسلمون
١٩٣٦	٩٤٦.٠٠٠	٦.٢٠١.٠٠٠
١٩٤٨	٩٢٢.٠٠٠	٧.٦٧٩.٠٠٠
١٩٥٤	٩٨٤.٠٠٠	٨.٤٤٩.٠٠٠

وتوضح هذه الارقام أن عدد الاهالي الاوروبيين مستقر على حاله تقريبا ، بينما عدد الاهالي الجزائريين يزداد بسرعة بنسبة مليونين خلال كل ١٨ سنة ، وكانت نسبة الجزائريين ٩٠ ٪ في عام ١٩٥٤ ولكنها زادت في الوقت الحاضر

وأغلب المسلمين في الجزائر من العنصر الابيض وان اختلفت أصولهم كما هو الحال في جميع الشعوب ، أما اللغة فان أكثر من ثلثي الجزائريين يتحدثون العربية وهي لغتهم الاصلية ، وقد احتفظ أقل من ثلث الاهالي بلغة البربر ، ومنهم أهالي منطقة القبائل ، وجبال أوراس وبعض سكان الصحاري والطرارق ، واحتفظ البربر ببعض تقاليد ثقافية واجتماعية خاصة بهم من قبل الفتح الاسلامي ، ولكنهم اعتنقوا الاسلام وازدادت الشريعة الاسلامية رسوخا فيهم حتى طغت

على عوائدهم البربرية ، وأصبحوا يتحدثون بلغتين : البربرية في محيط قبائلهم وأسرهم ، والعربية في المحيط العام .

وهكذا أصبحت اللغة العربية معتبرة اللغة القومية في جميع أنحاء الجزائر ، وعبثا حاول المستعمرون بذور بذور الشقاق بين البربر والعرب ، فلم تزدهما هذه المحاولات الا تقاربا وتضامنا .

لقد دخل العرب الفاتحون الى المغرب من بدو وحضر منذ القرن الحادى عشر واختلطوا بسكانه البربر ، ونتج عن كل هذا الاختلاط والتزاوج هذا الجيل الجديد من القبائل التى تتكلم العربية وتتخلق بأخلاق العرب .

ولما عمد النظام الاستعماري الى هدم نظام القبائل وشرذم قبائل عدة من مناطقها الى مناطق أخرى اختلط البربر بالعرب ورحل أكثرهم الى المدن هربا من الصحاري والفاقة فساعد ذلك على انتشار اللغة العربية بين الجميع ، ومع ذلك لا تزال اللغة العامية خليطا من كلام البربر وبعض الالفاظ الفرنسية ، لان اللغة العربية الفصحى غير منتشرة بصورة عامة لدى عموم القبائل .

وتبلغ نسبة سكان الارياف ٨٠ ٪ من مجموع الشعب الجزائري ، وتختلف طرق المعيشة التقليدية لدى سكان الارياف عن حياة الحضر في مناطق تميل الى حياة البداوة على اختلاف مظاهرها ، وتعتبر زراعة اشجار التين والزيتون من أهم ثمرات القرويين وموارد رزقهم ، وهذا ما جعل المستعمرين يدأبون على اتلاف هذه الاشجار لأرغام الاهالى على الخضوع والاستسلام .

ويحتم سكان السهول بزراعة الحبوب بوسائلهم البدائية ، بينما القبائل البدوية تعيش في ظروف قاسية معرضة للبرد القارس والحر اللافح وفتك الجفاف بالمحاصيل ، وهى تعيش من تربية المواشى كالغنم والخيول والجمال ، ولا تزال بعض القبائل كأولاد نايل والاربع

وغيرها تحتفظ بتقاليدها الاستقلالية ، وهذا ما يفسر لنا دوافع اشتراكها بحماس في المعارك السابقة والمعارك الحالية .

وأكثر سكان الصحارى يتجمعون في الواحات ويمشون عيشة أقرب الى الحضارة حيث يستثمرون غابات النخيل والحدائق التي يروونها من المياه الجوفية ، وتوجد في بعض الواحات جماعات من الزنوج يعرفون بالحراطين هم سلالة العبيد القدماء . أما البدو الطوارق فهم قليلون ويفخرون باستقلالهم وصلابة عودهم ويمشون من تربية الجمال التي يستخدمونها مطايا ويقتاتون باليانها ولحومها .

والى جانب هذه المجموعات المختلفة من سكان الجزائر تقوم الطبقة المتوسطة من سكان المدن والقرى وهي طبقة هامة كان النظام الاستعماري يعتمد عليها في كثير من الأحيان ، ومن هذه الطبقة رجال السيف والزعامة الذين فقدوا الكثير من سلطتهم ونفوذهم بسبب ضياع ثرواتهم ، وقد اختلطت بهذه الطبقة عناصر من الاتراك ورجال القبائل فشكلوا طبقة خاصة من رجال الصناعة والتجارة ، وكانت هذه الطبقة التقدمية تواصل المطالبة بالإصلاح بسبب ما كانت تعانيه من عدم المساواة السياسية ، ولما فشلت جميع محاولاتها لم تجد بدا من الانضمام الى الحركة القومية الكبرى وتأييدها بجميع ما لديها من امكانيات ، الا أن هذه الفئة لها دور محدود في اقتصاديات البلاد ، لان رأس المال الفرنسي وثروات البلاد الرئيسية يملكها المستعمرون .

هذا فيما يختص بأهالي البلاد الاصليين ، أما الاوربيون فانهم على الرغم من أنهم أغلب العنصر الفرنسي الذي يعتبر نفسه مختلفا عن سكان فرنسا فانهم يشكلون خليطاً من الاسبانيين والاطاليين والمالطيين عدا نسبة كبيرة من اليهود الجزائريين الذين اختلطوا بهم وأصبحوا معهم يؤلفون جالية جديدة تعتبر الجزائري موطنها لها ، كما أن مواردهم تعادل ٢٠ ٪ من موارد الاوروبيين المقيمين في أوروبا ،

ويبلغ عدد العمال والمستخدمين الاوروبيين ٢٢٩٠٠٠ شخص يقابلهم ٣٣٠٠٠٠ من العمال والمستخدمين الجزائريين في مرافق الصناعة والتجارة والوظائف الادارية والمصالح العامة ، ويشعر الاوروبيون والجزائريون بانهم خاضعون لاستغلال اصحاب الثروات الكبرى بدرجات متفاوتة ، كما ان اكثرهم أصبح يعتقد بضرورة التفاهم فيما بينهم لمواجهة المستعمر وهو العدو الاكبر لهم جميعا .

وقد لعب العمال الجزائريون دورا عظيما في حركة الوحدة الجزائرية كما كان للحركة النقابية الفضل في خلق الوعي الجزائري ، وتعتبر هذه النقابات المدرسة الكبرى لنشوء هذا الوعي ، ويعود الفضل الاكبر في تآخي العمال من عرب وبربر ويهود واوروبيين الى نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ، وخير دليل على ذلك أن ربع العمال الاوروبيين في الاصل صوتوا لسياسة الدفاع التي تبناها الحزب الشيوعي في انتخابات عام ١٩٥١

وبرز الاتحاد العمالي في اجل معانيه بين طبقة العمال الجزائريين - المسلمين وفي برامج أحزابهم التي أيدت الحركة القومية تأييدا تاما ، ومنذ ذلك الحين اشتدت وطأة الكفاح الجزائري ، وسعى المستعمرون الى بذر بذور الشقاق وتوسيع شقة الخلاف بين العنصر الاوروبي والعنصر الجزائري طمعا في أن تدور عجلة التاريخ الى الوراء ، ولكن هذه العجلة ستسير قدما ، والدليل على ذلك أن عسكدا كبيرا من الاوروبيين ساهم مساهمة فعالة في الكفاح المرير الذي يقوم به الجزائريون الآن .

ومن أمثال ذلك أن الضابط هنري مابو عضو الحزب الشيوعي الذي انضم الى المجاهدين في ابريل ١٩٥٦ وقتل في شهر يونيو من ذلك العام كان قد بعث الى الصحف الباريسية بتصريح يعتبر وثيقة رائعة ، فقد قال فيه : لست مسلما ولكنني جزائري من أصل

أوروبي واعتبر الجزائري وطني ، وواجبي نحوها كواجب أبنائها ،
ومكاني دائما في صف الذين يحاربون في سبيل تحريرها ، وهناك
أيضا شيوعى آخر يدعى فرنان يفتون من أصل أوروبى وقد نفذ
فيه حكم الاعدام بسبب مساعدته للشوار الجزائريين ، صرح لمحامي
بقوله :

« ان حياتى كمرجل لاقيمة لها ، والذي يحسب حسابه انها هو
مستقبل الجزائر ولا بد ان تتحرر الجزائر قريبا »

وقد كتبت الصحف ان فرنان ايفتون تعانق هو وزميله احمد
لاكشيش قبل ان ينفذ بهما الاعدام

ويبدو مما تقدم ان هذه الامة الفتية سائرة في سبيل التحرير ،
مستهيئة بكل ما يعترضها من عقبات وعراقيل .

تاريخ الحركة القومية في الجزائر

كان الجزائريون من عرب وبربر منذ القدم ومنذ وطئت أقدام
المستعمرين بلادهم يوالون المطالبة بالاستقلال ويتعطشون الى اليوم
الذى يزيحون فيه عن كاهلهم وطأة نير الاجنبى واستبداده ، وكان
شعورهم هذا نقطة الارتكاز التاريخية التى نشأت منها الحركة
القومية الحالية ، ومع أن ابراز هذا الشعور كان يتخذ وصفا موضعيا
متقطعا فان مقاومة الاحتلال منذ عام ١٨٣٠ كانت الاساس الدائم
الذى ساعد على تطور الحركة القومية الحالية ، فنمت هذا النمو
واتسع نطاقها الى درجة لم تبلغها فى أى وقت مضى .

وقد وصف الزعيم مصطفى الاشرف أحد أقطاب جبهة التحرير
اللى اعتقل فى فرنسا على أثر الخيانة التى ارتكبتها باعتقالها الزعماء
الجزائريين حين كانوا فى طريقهم لحضور مؤتمر تونس فى أكتوبر

١٩٥٦ - وصف مصطفى الاشراف الحركة القومية بأنها مأساة مستمرة وكفاح عسير يجب أن يبلغ منتهاه ، وليس هذا الكفاح بطولية زائفة ، ولكنه يرتكز في الواقع على عزيمة شعب بأكمله وتصميمه وهو شعب ذو حيوية لا تقهر لدرجة أنه مستعد لبذل كل موارده المادية والمعنوية في سبيل أمنيته ، فمنذ عام ١٨٣٠ استمر الكفاح المرير بصمت ودون جلبة ، وبعد أن أدار المدمرون ظهورهم ، وبعد أن أحرقوا ودمروا وهتكوا الأغراض وعذبوا وظنوا أن البلاد استسلمت نهائيا أدركوا أنه يجب عليهم إعادة العمل من أوله ، وقد اعترف ضباط جيش افريقيا - وهم آسفون - بأنه يجب استئناف فتح الجزائر من جديد ، وقال الضباط : أن ١٠٠ ألف جندي لا تكاد تكفي ، لانه عندما تبتعد القوات عن مكان ما نرى أنفسنا مضطرين لإعادة ارسال جنودنا الى نفس المكان، وهذه هي الملاحظات والمذكرات الرسمية التي يكتبها كبار الضباط الفرنسيين في رسائلهم وتقاريرهم .

ويبدو أن الذين يتمشدقون اليوم بالعمل على اقرار السلام في الجزائر يجهلون أو يتجاهلون المتاعب التي عاناها الذين سلفوهم ، ومع أن الشعور الوطني كان يعبر عنه سابقا بطرق تختلف عن الوقت الحاضر ، فإنه كان يعكس ظروف زمنه وملابساته ، ولكنه لم يكن مطلقا كما يحلو للمستعمرين البغاة أن يصوروه للعالم تعبيرا عن تعصب أعمى متوحش ضيق الافق ، ويمتاز بكراهيته للاجنبي ، بل كان مشبعا بروح الوطنية والشهامة ، والشرف وكرم الاخلاق .

وقد سجل التاريخ كما يشهد كبار مؤرخي فرنسا تلك الروح السامية التي ظهرها ابن علال الزعيم الاقطاعي الكبير واليد اليمنى للامير عبد القادر - عندما عرض عليه الجنرال بوجو أن يسلم سلاحه في مقابل ان ترد اليه جميع أملاكه ونصف مليون فرنك ذهباً وراتباً سنوياً قدره ٥٠٠٠٠ فرنك ذهباً وكانت مبالغ مغرية في ذلك الحين .

وقد نشر شانجارنييه في مذكراته رد ابن علال على الجنرال بوجو
عذ قال له : انني أقود قواتي وأحارب وأكافح ، فماذا تعرض على في
مقابل هذه السلطة التي أتولاها لإعلان كلمة الله وخدمة مولاى السلطان
عبد القادر ؟ انك تعرض على إعادة أملاكى التى سلبتني اياها القوة
وأنا قادر أن استردها بالقوة وارفض لقب الخائن الذى تريد أن
تصمنى به ! وسقط ابن علال فى ساحة الحرب عام ١٨٤٣ وكانت
له منزلة كبرى عند أنصاره وأعدائه حتى ان القوات الفرنسية
اشتركت رسميا فى تشييع جنازته !

وهذا أيضا الرد الذى بعثت به جماعة منطقة القبائل حين عرض
عليهم بوجو الاستسلام فقالوا له :

« اذا كنت مصمما على امتلاك جميع بلاد الجزائر ، واذا كنت تطمح
فى السيطرة على جماعة يجدون ملجأهم بين جبالهم وصخورهم فاننا
نقول لك : ان يد الله فوق يدك واعلم أننا لا نبالي بالكسب او
بالخسارة ونحن معتادون منذ الازل على الاختيار بين الموت والمنفى .
ان جبالنا ممتدة الى مسافات بعيدة ، وتؤلف سلسلة تصل الى تونس
فاذا لم نتمكن من مقاومتكم سنواصل انسحابنا تدريجيا حتى نصل
الى اراضى تونس . »

والى القارىء رد القبائل العربية فى سهول اغريس بمنطقة مسكرة
على الانذار النهائى الذى تلقتة عام ١٨٤١ :

أولى لك ان تبدل جهدك فى اصلاح بلدك لان أهالى بلدنا ليس
كدهم ما يقدمونه اليك سوى طلقات الرصاص وحتى اذا بقيت فى
بلادنا مائة سنة فان حيلك لن تجوز علينا ، لاننا نضع ثقتنا وأملنا
فى الله ورسوله ، ونلتف حول سيدنا وامامنا الحاج عبد القادر .

ومع ذلك فان الشعور الوطنى لم يظهر بهيئته المنظمة الا بعد زمن
طويل ، لان الفرنسيين عمدوا الى تحطيم الجهاز الدولى القديم .

واتبعوا سياسة محو الشخصية الجزائرية فغرقوا نمو الشعور الوطني في الجزائر ، ومن هذه الوجهة يختلف الحال في الجزائر عما هو عليه في تونس ومراكش التي سيطر عليها الفرنسيون بعد زمن طويل من سيطرتهم على الجزائر ، فقد اضطروا في هذين البلدين الى المحافظة ولو ظاهريا على بعض الهيئات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية بين اقطاعية وقبائلية ، بعكس ما فعلوه في الجزائر ، وهذا ما يجعل الجزائريين يبحثون اليوم عن وطنهم المفقود الذي سلبتهم اياه ايدي الاستعمار الجائرة ، ويقدر ما استفادوا المستعمرون من عملهم الاجرامى بقدر ما يلقون اليوم مغبة استبدادهم وتعسفهم .

ان الحركة الوطنية في الجزائر لم تتخذ وضعها الحقيقي وتنتفض انتفاضتها الجريئة الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد سارت منذ ذلك الحين بخطوات سريعة واسعة ، وساعدتها الظروف والعوامل وتشكيل المنظمات المختلفة التي فتحت لها السبل على اوسع مدى ، ففي نهاية القرن التاسع عشر نشأت تيارات مختلفة في الشرق الادنى وخاصة في مصر تهدف الى نهضة الاسلام والاخذ بالحضارة الحديثة ، ونجمت عن هذه التيارات فكرة الوحدة الاسلامية والوحدة العربية ، وكان لهارد فعل عظيم في الجزائر حتى قبل الحرب العالمية الاولى ، كما كان لاشتراك عدد كبير من الجزائريين في هذه الحرب الفضل في نضوج افكار جديدة ادخلها المحاربون الى الجزائر بعد عودتهم من ميادين القتال ، ومن الخطأ القول بأن الافكار الخارجية كانت السبب في بعث الروح القومية ، لان هذه الروح متأصلة ، عميقة الجذور من النواحي التاريخية والاجتماعية ، فضلا عن شعور الطبقات الشعبية باثر رجال الفكر في مختلف الدرجات ورجال الاعمال الحرة الذين كانوا يوجهون ويغذون فكرة القومية وينمونها .

ان اول مواطن جزائري بدأ الكفاح بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .
لكي يحرر الجزائر هو الامير خالد حفيد الامير عبد القادر الجزائري

وكان ضابطا في الجيش الفرنسي وتوفي بعد ذلك في المنفى عام ١٩٢٧ ، ولكنه كان الرائد الاول للحركة التحريرية . وفي عام ١٩٢٦ ألفت في فرنسا أول منظمة قومية مرتكزة على أساس شعبي محدود من الوجهة العملية ، وعرفت هذه المنظمة باسم «نجمة افريقيا الشمالية» وكان بين زعمائها الشاب « مصالي الحاج » ، وكان هذا الزعيم الجديد مترددا في بادئ الامر بين الافكار الجديدة التي تبناها العمال الفرنسيون ، وبين نفوذ رجال الدعاية العرب الداعين الى الوحدة العربية وخاصة الأمير شكيب ارسلان اللبناني الذي تولى في جنيف ادارة نشاط حركة الوحدة العربية خلال الفترة التي بين الحربين العالميتين .

وقد اشترك مصالي الحاج في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في جنيف عام ١٩٣٥ وكان من أهم مناصري وحدة المغرب ، ونشر فكرة القومية العربية في افريقيا الشمالية واعتبار مقاطعاتها الثلاث بلدا واحدا ، وفي عام ١٩٢٧ طلبت هيئة « نجمة شمال افريقيا » قيام برلمان جزائري على نطاق السيادة الفرنسية وفي عام ١٩٣٣ طالبت بالاستقلال التام دون اعلان برنامج معين ، ولكن مواقفها القومية الصرفة جعلتها بمعزل عن الحركة العمالية الدولية وعن طبقة العمال في فرنسا ، فكان لهذا التوجيه أثره في عدم تضامن العمال الفرنسيين معها ، وتعرضت لقمع رجال البوليس والقضاء ، وصدر أمر بحلها عام ١٩٣٧ ، وفي العام نفسه تآلف في فرنسا حزب الشعب الجزائري وحل محل « نجمة شمال افريقيا » وسار على منوالها ، واتخذ له موقفا معارضا للحركة الديمقراطية الكبرى التي قامت في فرنسا تحت لواء الجبهة الشعبية ، ولم يحل هذا دون قيام عدد كبير من المواطنين بالمحاربة في سبيل مثلهم القومية في صفوف حزب الشعب الجزائري الذي كان له كثير من الانصار في الجزائر ، وقد حل هذا الحزب عام ١٩٣٩ واعتقل عدد كبير من أعضائه بينهم

مصالى الحاج وسلموا بعد ذلك الى حكومة فيشي ، وفي الوقت نفسه كان العلماء الجزائريون يمثلون تيارا قوميا آخر بدأ ظهوره منذ عام ١٩٣٠ الى أن تم تأليف « جمعية العلماء » في عام ١٩٣٥ .

وبرز على رأس هذه الجمعية الشيخ ابن باديس الذي ظفر باحترام الشعب ، وكان العلماء يهدفون الى التجديد في الاسلام أسسوة بالمصلحين المصريين ، وتحرير الشعب من الخرافات الدينية كتقديس الاولياء وكل ما يخالف أسس الدين الصحيح ، وساهم العلماء منذ البداية في الكفاح ضد الاستعمار وبذلوا جهودا جبارة في مجال الثقافة ، ونظموا تدريس اللغة العربية وأنشأوا عددا كبيرا من المدارس ، فنمت فكرة الوحدة العربية التي منها الوحدة الجزائرية ، وأعلنوا معارضتهم للانضمام لفرنسا كما صرح بن باديس حين قال :

ان الامة الجزائرية ليست هي فرنسا ولن تكون في يوم ما فرنسا ، ولا نريد أن تكون فرنسا ، ومن المستحيل أن تكون فرنسا حتى لو أرادت الانضمام لان أرضها معلومة الحدود ، وهي تشمل الجزائر بحدودها الحالية .

وقامت الى جانب الحركة القومية تيارات أخرى تقدمية ممثلة في طبقة مستنيرة تتألف من خليط من العرب والبربر المثقفين بالثقافة الفرنسية وتشمل عددا كبيرا من الاطباء والمحامين ورجال التعليم ، وكان أكثر هؤلاء يميلون الى الانضمام لفرنسا ، ويعارضون في نفس الوقت الاستعمار الشامل وينكرون أساليب ظلمه وتعسفه وينعون عليه حالة الفقر التي يعانيها الشعب الجزائري ، وكان هؤلاء يعتقدون أن الشعب الجزائري ليست لديه الموارد الكافية التي تؤهله لتدعيم استقلاله ، وألفت هذه الجماعة المختارة اتحادا عرف « باتحاد المختارين » برز منهم بن جلول وفرحات عباس ، وساهم هذا الاتحاد في بث الفكرة التي تدعو الى المساواة بين الاوروبيين والجزائريين ، ولكن فشل مشروعهم هذا وتوالى الحوادث التي أدت الى قيام الحرب

العالمية الثانية جعل هؤلاء الزعماء يفكرون في وجود الشعب الجزائري كحقيقة ثابتة ، وكانت الطبقة العمالية في الجزائر تكافح كفاحا مريرا لتحقيق مطالبها بواسطة منظماتها النقابية التي كانت تابعة للجنة العمل العامة ومركزها الثوروي في فرنسا وكان يتم فيه اعداد العمال المسلمين والفلاحين وكان الكفاح النقابي هو المدرسة الاولى التي تخرج منها منظمو الحركة القومية .

وفي عام ١٩٣٦ انعقد المؤتمر الاسلامي بعد أن تم التحالف بين العلماء واتحاد المختارين من كبار الشخصيات ، وأعلنت هيئة «لجنة افريقيا» اعتراضها على الميثاق الذي تبناه المؤتمر ، وكان برنامجها ينص على التوسع في منح الحريات الديمقراطية والغاء قانون المواطن الاصلى والتفريق بين الكنيسة والدولة ، ودفع أجر للعامل يتناسب مع العمل ، وقام المؤتمر الاسلامي بمظاهرات عظيمة وبعث وفودا الى باريس وبذل جهودا متصلة للتنسيق والتقريب بين عمل العمال الاوروبيين وعمل العمال الجزائريين !

وبعد نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر ١٩٤٢ أصبحت مدينة الجزائر مركزا للجنة التحرير الوطني الفرنسية التي ألقت في يونيو عام ١٩٤٣ وتولى رياستها الجنرال ديغول ، وتم تجنيد ٣٠٠٠٠٠ من الجزائريين الذين ساهموا في معارك تونس وفرنسا وإيطاليا .

وكانت الحرب بحوادثها المختلفة سببا في ازالة الوهم القائل بعدم هزيمة الدول الاستعمارية الكبرى ، وهو الوهم الذي كان يسيطر على عقول الجزائريين ، كما أثبتت في الوقت نفسه قوة الجيش السوفييتي ، وأكدت تعلق شعوب الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بوطنها الاشتراكي .

لقد حشنت الحكومات الغربية بجميع الوعود التي قطعتها للشعوب المستعمرة التي آزرتها في الحرب ضد ألمانيا النازية والاستعمار

الياباني ، ولم تحقق هذه الشعوب لنفسها شيئا مما وعدوها به بعد الانتصار ، ولذلك جدد الشعب الجزائري مطالبه بصورة أعنف عندما بدأ ميزان النصر يميل الى جانب الحلفاء ، فانضم ممثلو الطبقة المتوسطة المتحررة الى فرحات عباس وبذلوا جهودهم في تزعم حركة الشعب الجزائري بأسره وقدموا للسلطات بياناً بمطالب الشعب في ١٠ فبراير ١٩٤٣ ، وأسفرت مناقشة هذا البيان عن وضع مشروع لنظام الحكم فيه شيء من الاستقلال الداخلي ، وينص على وضع دستور للجزائر وتأليف حكومة خاصة مع بقاء الارتباط بفرنسا على أساس اتحادي .

ومنذ عام ١٩٤٤ أتيح للأحزاب الوطنية بعض من حرية العمل وعاد أنصار فرحات عباس ومصالي الحاج والعلماء الى ضم صفوفهم وتكوين جمعية جديدة عرفت باسم « أصلقاء الحرية » ، وفي المؤتمر الذي عقدوه في مارس ١٩٤٥ كان الفوز لأنصار مصالي الحاج ، وهو نفس الوقت الذي أسست فيه الجامعة العربية وبرزت فكرة الوحدة العربية ، واتخذت مكانها الجدير بها في الاوساط الوطنية الجزائرية ، ولكن الاستعماريين كانوا يستعدون للاخسنة بالثأر فبدؤوا يدرسون السائس ويقومون بأعمال الاستفزاز ويفكرون في الارهاب الدموي ، وكان هذا سبباً في نشوب حوادث مايو ١٩٤٥ التي سبق ذكرها .

وفي عام ١٩٤٦ أسس فرحات عباس حزبا جديدا هو حزب الاتحاد الديمقراطي الجزائري الذي أكد اختلافه مع أنصار مصالي الحاج وأعلن مطالبه وهي : « لا انضمام ولا سادة جددا ولا انقسام »

ونجح هذا الحزب في الحصول على ١١ مقعدا من ١٣ مقعدا في انتخابات الجمعية التأسيسية الذي أجرى في شهر يونيو ١٩٤٦ ، وقام زعماء الحزب الشعبي الجزائري بتأليف حزب « الحركة لنصرة الحريات الديمقراطية » الذي أحرز فوزا عظيما في الانتخابات التشريعية في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وأظهرت انتخابات عام

١٩٤٧ ازدياد نفوذ هذا الحزب بين الطبقات الاسلامية فشب الذعر في قلوب الاستعماريين الذين طلبوا من حكومة شومان تعزيز النظام البوليسي في الجزائر .

وكانت لهذا العمل أهمية خاصة ، لان الحركة الوطنية الجزائرية رأت لأول مرة منذ نشأتها جميع الميول والنزعات موحدة ومتضامنة ، ولكن هذه الجبهة التي بنيت عليها آمال كبيرة لم تستطع وضسع برنامج يجذب اليها الجماهير ، ونبتت بين أفرادها الخلافات فانهلت قبل أن تقوم بمهمتها ، ومع ذلك فقد كانت اختبارا لتوحيد الصفوف بعد أن قامت في خلال هذه السنوات حوادث ذات أهمية عالمية ساعدت الحركة القومية الجزائرية على توجيه جهودها .

وكان لتوكيد المصالح القومية الخاصة بشعوب الشرقين الأدنى والأوسط أثر عظيم في إزالة الغرور الذي كان ينسب للوحدة العربية ، وجاء انتصار الثورة الصينية وفوز شعب فيتنام في كفاحه المسلح ونجاح مؤتمر باندونج في ابريل ١٩٥٥ الذي أكد قوة حركة التحرير العامة في آسيا وأفريقيا وأشاد بالكفاح المتوج بالنصر الذي قام به الشعبان التونسي والمراكشي - كل هذا فتح آفاقا جديدة أمام الوطنيين الجزائريين

وكان الشعب الجزائري تغلّى مراحله وينتظر مستعدا لتلبية أي إشارة بالثورة ، فاندفع كالتيار الجارف وأصبحنا نرى الآن نتائج تدفقه في جميع أنحاء الجزائر من الشرق والغرب والشمال والجنوب وأصبح حزب جبهة التحرير الجزائري يؤدي الدور الرئيسي في توجيه سياسة الثورة ، بينما جيش التحرير الوطني يقوم بواجبه في أداء جميع الأعمال العسكرية الوطنية .

وتمكن حزب جبهة التحرير من تدريب قوات جديدة من جميع الطبقات وخاصة من القرويين الذين يؤلفون الركن الأساسي من قوات الثورة .

وتولى زعامة الجبهة رجال درّبوا على القتال في السنوات السابقة كما ظهر زعماء جدد كونهم المقاتل في الايام الاخيرة، وطن الاستعماريون انهم قطعوا رأس المقاومة الجزائرية بعملهم الدنيء الذي قاموا به حين اعتقلوا الزعماء بن بله ومحمد خيضر وآية أحمد حسين ومصطفى الاشرف ومحمد بوضياف ، ولكن الحوادث أثبتت بعد ذلك ان الجبهة قادرة على تحمل مثل هذه العراقيل فصمدت أمام غدر المستعمرين وبرهنت على أن الحركة الجزائرية تخلق الزعماء ، وتغذي بالآلاف من الصناديد الأبطال . ويمكن القول بأن سلطة جبهة التحرير قد دعمت في المدة الاخيرة وأصبح المتحدثون باسمها لهم صسوت مسموع في المجالس الدولية ، ومن هؤلاء محمد يزيد وفرحان عباس

وقد أصبحت الآن الاحزاب الجزائرية القومية متفقة جميعها على ضرورة الاعتراف بحق البلاد في الاستقلال . كما أن الحركة القومية تعترف بحقوق الاهالي الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي وقد صرح زعماء الجبهة التحريرية أخيرا بما يلي :

« ان الثورة الجزائرية لا تهدف الى القاء الجزائريين الاوروبيين في البحر ولكنها تريد التخلص نهائيا من النير الاستعماري غير الانساني والحصول على الاستقلال القومي لاقامة جمهورية ديموقراطية اشتراكية تكفل المساواة لجميع المواطنين دون أية تفرقة »

وهذا ما اتفقت عليه جميع الاحزاب الجزائرية «

عبد الله نوار

فهرس الكتاب

المقدمة	٣
الفصل الاول - حقائق جغرافية	١٤
الفصل الثاني - نبذة تاريخية عن الجزائر قبل الغزو الفرنسي	١٧
الفصل الثالث - الغزو الفرنسي والاستعمار الاوروبى	٢٧
الفصل الرابع - فظائع الفرنسيين	٣٤
الفصل الخامس - مراحل الاستعمار الاوروبى والتوسع فى السيطرة السياسية	٣٩
الفصل السادس - عواقب النظام الاستعمارى	٥٣
الفصل السابع - النتائج الاجتماعية ومستوى المعيشة	٦٦
الفصل الثامن - الشعب الجزائرى والحركة الوطنية	٧٧

صدر يوم ٥ يوليه سنة ١٩٥٩

كتب تلافية

تقدم

يحكى أن .. وقصص أخرى

لرائد القصة المصرية

محمود طاهر لاشين

♦ مجموعة قصصية لكاتب من الرعيل الاول
للقصصة عندنا ، ذلك الرعيل الذى
استضاء من جاء بعده بنوره ، واهتدوا بهديه

الثمان ٥ قروش

صدر يوم الخميس الماضى

أطلبه من الباعة والمكتبات

كتب فومية

قسم

الأخلاق القويمة

نظمه... تشكيلا... أهم داف

الشمس قرشان

صدر يوم الثلاثاء الماضي

يطلب من الباعة والمكتبات

انتخبوا للاتحاد القومي عن دائرة عابدين



لورا الأسويدي

دبلوم في الآداب الفرنسي

أديبة شاعرة - وطنية نائرة
ومساهبة نشيد الاتحاد القومي

تدوين

بمبادئ الثورة ، وإقامة مجتمع
اشتراكي ، ديمقراطي تعاوني
يعمل الرفاه ، ومكافحة البطالة
ومساعدة الأمومة والمرأة العاملة



الأستاذ كمال الأسويدي

المحامى بالنقض

• عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي
لدائرة عابدين

• عضو مجلس إدارة جمعية توفيق عابدين
ببغداد

بمبادئ الثورة المباركة - ومبدأ
الحياة الاجتماعي - التصنيع ومكافحة
الدخل القومي - وبناء قاعدة شعبية



انتخبوا
بتم ٣٤

هاني حسن هاني

مرشح الاتحاد القومي لدائرة عابدين

أهدافه

• العمل على رفع مستوى العامل العربي
ومكانة مستقبل أمته
• تحقيق الحياة الاشتراكية الديمقراطية
والقومية والعمل على إنقاذهم من جور وفساد



انتخبوا
بتم ٣٤
للإتحاد
القومي
دائرة عابدين

أبو بكر عبد الجبار

العضو العام للحزب الوطني الناصر

من أهل الشريعة بمسوى العامل
العربي وقام على مستقبل أمته
مع أهل مجتمع أفضل - اشتراكي
ديمقراطي تعاوني

الرجوع إلى الدائرة - فانتخبوه

انتخبوا للاتحاد القومي عهد دائرة عابدين

السيد اسماعيل الشرويني

٦٣



- المهندس المقاول : الذي شارك في الترميم المعمارية الحديثة ، وحمل أمانة الإشراف وبناء مدينة بورسعيد
- التعاوني الحر : عضو مجلس إدارة الجمعيات التعاونية بدوائر عابدين وقصر النيل والبيشة
- رجل اقتصاد : أمين الصندوق العام للاتحاد القومي السابق بدائرة المالية
- الباعث الاجتماعي : فهو العضو العامل بالهيئات الاجتماعية الخيرية بالدائرة
- ابن الدائرة : فهو منكم وليس غفيل عليكم ، قاد حركة التماس من الاتحاد وعزز الحبة والتأثير بين أبناء دائرته « عابدين »

وسيط يعمل بالقدرة ومضجيا في سبيل فئدتكم ، فهو فخر من يحمل الأمانة ويؤدي الرسالة



شاك رسي

المهندس
المعالي
الخبير

رئيس الاتحاد القومي - دائرة عابدين
الخبير لدى المحاكم والبنك الصناعي والإدارة العامة للشركات بمصانعة الضرائب

والمستشار الهندسي لعدد من رجال الأعمال
عضو مجلس تشييد الخدمات الاجتماعية بقسم عابدين والرياضي المعروف - عضو النادي الأهلي

١٦٧ شارع النخيل - كليفتون ٩٩١٤٤

انتخبوا على مصر

١١٨

صباحية مصنع الشرق
للأطراف الصناعية

المواطن الحر ابن راية عابدين

الذى رفع رأسه
العامل المصري بصناعته
في داخل البلاد وخارجها

الدار القومية للطباعة والنشر

شركة لنشر الثقافة الحية ، والادب الرفيع ، والافكار القومية ،
والبحوث السياسية الواقعية والقصة العالية الغالبة .

٢ شارع طلعت حرب - القاهرة

تاريخ الممضرب
Storiamaroc



للمزيد من الكتب:

www.storiamaroc.com



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124> تاريخ - المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

تاريخ الممضرب
Storiamaroc

